الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء | العدد 004 | نوفمبر 2020 | السعر: 100 أوقية

الفقراء والمهمشون في حضن الوطن

الشيلة ـ داري ـ بركة ـ تكافل ـ أمل:
أرقام ومعطيات.. آراء وشهادات

التآزُر:
طَوق نجاة المُجتمع المُوريتاني

المندوب العام لـ ''تآزر'':

برامج متعددة و طويلة المدى

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة
الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
أحمدو ولد محمدن ولد
بارك الله (أحمد عبد الرحمن)

رئيس التحرير:
د. أحمدو ولد أكاه

الكاتبة العامة للتحرير:
حواء بنت سعيد

رئيس قسم الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصـــورون:
- أحمد الحاج
- سيداتي جالو

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467
نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami@yahoo.fr

في هذا العدد:

المنـــدوب العـــام لـ «تـــآزر»:
برامج متعددة وطويلة المدى

برنامـــج الشيلـــة:
معطيات وأرقام.. وشهادات من الميدان

التحويـــلات النقديـــة..
تعزيز المَناعة ضد الفقر والظروف الاستثنائية

برنامج داري لتحسين ظروف السكان وترقية السكن الاجتماعي:

أكبر مشروع للسكن الاجتماعي يسعى لتحسين ظروف الفئات الهشة في مناطق واسعة من البلاد

كلمة رئيس الجمهورية

محمد ولد الشيخ الغزواني
رئيس الجمهورية

تقع مهمة «تآزر» في صميم مشروع الدولة والمجتمع الذي تبنيته. ولهذه المندوبية دور قيادي يجب أن تلعبه حتى يستفيد جميع الموريتانيين في المناطق الريفية والحضرية الهشة من المزيد من العدالة وتكافؤ الفرص وآفاق أفضل للمستقبل.

يجب أن تعمل «تآزر» بقوة وبدعم من الوزارات القطاعية حتى يتمكن الموريتانيون في المناطق التي سيتم تفعيلها، من الوصول اللائق في مرحلة أولى إلى الخدمات العامة الأساسية ويستفيدون من بيئة معيشية أكثر تحفيزًا («الشيله» و«داري»).

يجب أن ينصب عمل المندوبية في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة، على تهيئة الظروف لتحقيق حياة كريمة.

وهكذا، فإنه للقضاء على دوامة الفقر، فلابد من أن تعمل «تآزر»، بتصميم كبير على توفير فرص الحصول على وظائف لائقة ومستدامة لأكبر عدد ممكن من أفراد الأسر الفقيرة والضعيفة أو على الأقل خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدتهم (البركة).

إن جهود الترقية الاجتماعية والاقتصادية هذه، تهدف إلى دعم عملية القضاء على الفقر والتهميش (تكافل). ويقترن هذا بالنضال من أجل تعزيز القوة الشرائية للأسر الأشد فقراً (تكافل وأمل).

غير أن تحقيق الأهداف المنشودة، لن يتم بشكل فعال إلا إذا قام الجميع بدور نشط، من خلال تطوير الهيئات المجتمعية، وتنظيم سكان القرى، وتفعيل التعاونيات، من خلال استغلال الفرص المتاحة في مجال التأهيل والتدريب والنفاذ إلى القطاعات الاقتصادية الواعدة في بلادنا.

إن تطوير مجموعات قروية ضمن إطار تحفيزي وبنهج مناسب، يجب أن يسرع هذا التطور نحو حياة أفضل.

إن المندوبية العامة «تآزر» تسعى إلى دعم كافة المبادرات المحلية، وجميع المشاريع الصغيرة التي تعمل في هذا الاتجاه.

إن «تآزر» وجميع المتدخلين الذين ستعبئهم، سيقفون إلى جانبكم لنبني معاً مجتمعاً أكثر شمولية وازدهارًا.

المنـــدوب العـــام لـ «تـــآزر»:

برامـــج متعـــددة وطويلـــة المدى

أكد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تـآزر»، السيد محمد محمود بوعسرية، أن المندوبية العامة أعدت خطة طموحة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء، تهدف بالأساس إلى تحقيق الالتزامات الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية في مجال القضاء على ظواهر الفقر والغبن والتهميش.

وقال في مقابلة مع مجلة «الشعب»: نحن متفائلون بإمكانية تنفيذ هذه الخطة الخماسية نظرا للأهمية التي تحظى بها لدى السلطات العمومية وللأولوية المعطاة للبرامج والمشاريع التي تستهدف الفئات الهشة من المجتمع».

وفيما يلي النص الكامل لهذه المقابلة:

الشعب: معالي المندوب العام، سنة انقضت تقريبا على إنشاء تآزر؛ هل لكم أن تقدموا لنا حصيلة عملكم خلال هذه السنة؟

محمد محمود بوعسرية: على الرغم من معوقات وصعوبة الانطلاقة العملية وبدء الأنشطة للمؤسسات والخدمية منها بشكل خاص، فقد دخلت المندوبية العامة للتضامن الوطني و مكافحة الإقصاء «تآزر « و بشكل سريع في ديناميكية العمل الحكومي مما ممكنها في أشهر قليلة من تحقيق إنجازات مهمة أثرت إيجابا على الظروف المعيشية للأسر الهشة على المستوى الوطني. وحيث أنكم تودون حصيلة أولية فمن المفيد التذكير أن نشاط تآزر خلال الأحد عشر شهرا الأخيرة يدخل ضمن البرامج الرئيسة للحكومة خاصة برنامج أولوياتي 1 الذى أعطى انطلاقته فخامة رئيس الجمهورية فى 29 يناير 2020.

و الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدى لوباء كوفيد 19 .

و في إطار برنامج أولوياتي 1،

تدخلت المندوبية العامة تآزر عبر ثلاث مكونات بميزانية إجمالية بلغت حوالي 11مليار أوقية قديمة أي ما يعادل 25 % من الميزانية المخصصة للبرنامج .

بالنسبة لمكونة التعليم فقد شيدت تآزر و جهزت 32مؤسسة ابتدائية و 7 مؤسسات ثانوية و ملحقاتها . و تمكنت بعثاتكم الخاصة إلى الداخل من زيارة العديد من هذه المؤسسات الجاهزة للاستخدام خلال هذا الدخول المدرسي .

أما في مجال الصحة؛ فقد شيدت المندوبية العامة تآزر و جهزت 20 مركزا صحيا فى عدة ولايات من الداخل.

كما بدأنا عملية تسجيل الأسر المستفيدة من برنامج التكافل فى برنامج التأمين الصحي. وفى نفس الخيار و عملا على تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي و تحسين القدرة الشرائية للأسر الفقيرة؛ تم توسيع قاعدة المستفيدين لتصل إلى 59000 أسرة.

و اليوم تستفيد كل الأسر الفقيرة المسجلة في السجل الإجتماعي فى مقاطعات كيديماغا الثلاث(سيلبابى – ول ينج– غابو) من التحويلات المالية النقدية المنتظمة ضمن برنامج تكافل. و كذلك تستفيد كل الأسر الفقيرة فى مقاطعات الحوض الغربي (العيون – الطينطان– تامشكط – كوبني). و شمل توسيع التحويلات النقدية كافة الأسر الفقيرة فى كوركول (امبوت –كيهيدي – مونكل – مقامة) تضاف إليها الأسر الفقيرة فى مقاطعتين من لعصابة (باركيول و كنكوصة) و أربع مقاطعات فى لبراكنة (ألاك – بوكي – أمباني – مكطع لحجار) و مقاطعتين فى اترارزة (روصو – اركيز) . أي أن 19 مقاطعة غطاها برنامج تكافل؛ قبل نهاية هذا الشهر.

ستضاف سبع مقاطعات من الحوض الشرقي(النعمة – تمبدغة – آمورج– جيكني – باسكنو – ولاتة – انبيكت لحواش) لمتطقة تغطية برنامج تكافل قبل نهاية السنة الحالية ليطال 70000 أسرة موزعة على 26 مقاطعة.الهدف المنشود توسيع قاعدة السكان المستفيدين؛ بشكل مضطرد إلى 100000أسرة خلال سنة2021.

وقد أوفدنا بعثات للتشخيص التشاركي لـ2340 أي أن كل بلديات الوطن ال219 ستستفيد من إنجازات المندوبية العامة تآزر.

الشعب: لقد مس وباء كوفيد 19 العالم بأسره و أثر سلبا على السكان خاصة فئاتهم الأكثر هشاشة كيف كان دعمكم للتخفيف من هذه الآثار على ضحايا الجائحة فى بلدنا؟

محمد محمود بوعسرية: أجل؛ بل إن انطلاقة أنشطة المندوبية العامة تآزر تزامنت مع ظهور هذه الجائحة التى ألقت بأضرارها على الحياة العامة و اعترضت كافة مؤسسات الدولة عدة صعوبات لتكييف و تدخلاتها مع الإجراءات المتخذة ضمن الاستراتيجية الوطنية؛ و فى هذا الإطار أطلقت تآزر مجموعة عمليات تهدف إلى التصدى للتأثير الاجتماعي و الاقتصادى للإجراءات الاحترازية.

وتم تنفيذ عملية توزيع كبرى للمواد الغذائية فى انواكشوط لصالح 20200 أسرة بتكلفة إجمالية بلغت 420 مليون أوقية قديمة إضافة إلى عملية رمضان الموجهة لسكان الأحياء المتاخمة لانواكشوط بتكلفة بلغت 270 مليون أوقية قديمة و العملية الكبرى للتحويلات النقدية

لصالح 186.293 أسرة فى البلد بتكلفة 4,23 مليار أوقية قديمة.

و فى إطار برنامج أمل تم التوقيع مع مفوضية الأمن الغذائي على اتفاقية فصلية على تموين 1.721 دكان فى البلد و بلغت كلفة هذه العملية 3,46 مليار أوقية قديمة.

و فى هذا المنحى قدمت المندوبية العامة تآزر دعما ماليا قيمته 20 مليون أوقية قديمة لجمعيات الفنانين و الموسيقيين الذين تأثرت بوضوح أنشطتهم بسبب الإجراءات الاحترازية ضد انتشار كوفيد 19.

الشعب: أثار برنامج توزيع السلال الغذائية و كذا برنامج التحويلات النقدية عديد التساؤلات. هل بإمكانكم إعطاء توضيحات بهذا الموضوع؟

محمد محمود بوعسرية: فى إطار الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدى لوباء كوفيد19؛ باشرت المندوبية العامة تآزر عملية توزيع مواد غذائية فى انواكشوط لصالح 20200أسرة و نفذنا كذلك أوسع عملية للتحويلات النقدية

«الظرفية « فى تاريخ البلد لصالح

186.293 أسرة في 8119 بلدة و تصرفنا بكل شفافية . و بإمكان بعثاتكم التي جابت الداخل أن تقدم شهاداتها بخصوص الشفافية حيال المستهدفين و حول صرامة مقاربة تنفيذ هذه العمليات وذلك عبر المستفيدين الذين التقت بهم و الذين ينحدرون من فئات السكان الأكثر عوزا ؛ و بناء على هذا النجاح نعتزم؛ بالشراكة مع شركائنا في البنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية مباشرة ثاني عملية للتحويلات النقدية لصالح 210.000أسرة في هذا الشهر .

الشعب: من المعلوم أن المندوبية العامة تآزر ورثت وكالة تضامن أو على الأصح جاءت على انقاضها ما الجديد الذي قدمته المندوبية العامة الجديدة؟

محمد محمود بوعسرية: مبدئيا، إن مقارنة المندوبية العامة للتضامن الوطني و مكافحة الإقصاء «تآزر» بوكالة التضامن أمر في غير محله من حيث المضمون و السياق. فالمؤسستان تختلفان جذريا و على جميع الأصعدة، فعلى المستوى المؤسسي كانت وكالة التضامن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في حين أن المندوبية العامة هي إدارة مهام ذات رتبة وزارية. أما على مستوى المهام و الأنشطة فإن المؤسستين تختلفان كذلك حيث تضطلع المندوبية العامة بمهمة متعددة الجوانب و الأبعاد تهدف إلى تحقيق تحسين نوعي و شامل لجميع مناحي حياة الفئات المستهدفة، سواء تعلق الأمر بالنواحي الاجتماعية أو الإقتصادية أو الخدمية. و هي بذلك تسعى إلى كسر حلقة الفقر و الهشاشة التي تعاني منها مجموعات مهمة من المجتمع و تمكين تلك المجموعات من الأخذ بأسباب الرقي الإجتماعي و الرفاه الإقتصادي و الإندماج الفعلي مع باقي مكونات المجتمع.

الشعب: يقول البعض بأن تشعب وتداخل برامج تآزر مع مشاريع أخرى كثيرة للدولة يؤثر على نجاعة بعض مشاريع الهيئة، ما وجاهة مثل هذا الطرح.

السيد محمد محمود بوعسرية: لا شك أن الطابع متعدد القطاعات لمهمة المندوبية العامة يجعلها تتقاطع مع العديد من القطاعات الحكومية الأخرى في العديد من الأنشطة و المجالات. و هو أمر طبيعي نظرا للهدف الذي من أجله أنشئت المندوبية العامة وهو تغيير كافة مناحي حياة الفئات المستهدفة، إلا أنه قد تم اتخاذ العديد من الإجراءات و التدابير بغية الحد من تأثير تداخل الأنشطة على نجاعة وفعالية التدخلات.

و من أهم تلك التدابير:

(1) تمثيل مختلف القطاعات المعنية على مستوى جميع الهيئات الإدارية للمندوبية العامة مما يمكنها من الإطلاع على مختلف الأنشطة المبرمجة و تقدير مدى مواءمتها وتكاملها مع أنشطة كل قطاع على حدة؛

(2) التنسيق المستمر عبر اللجان الوزارية القطاعية الذي تنتهجه الحكومة و الذي يضمن التوزيع الناجع للأدوار بين القطاعات كل حسب أولوياته في إطار رؤية حكومية موحدة تستهدف تحقيق أكبر عائد تنموي على الوطن و المواطن؛

(3) التنظيم القطاعي لمختلف برامج المندوبية العامة تآزر الذي يضمن و يسهل عملية التشاور الفني و التنسيق المستمر مع كل قطاع في المجال الذي يعنيه.

الشعب: يرى البعض أن المساعدات النقدية العينية التي تقدمها المندوبية العامة ليس لها كبير تأثير على حياة المستهدفين فيها ويرون أن الأفضل بدل ذلك خلق مشاريع مدرة للدخل، كيف ترون الأمر من زاويتكم؟

السيد محمد محمود بوعسرية: مسألة نجاعة المساعدات النقدية تطرح بشكل دائم على اعتبار أنها ليست حلا جذريا لمشكل الفقر وتكرس الإعتماد على الدعم. لكن إذا نظرنا إلى السياق العام لمعالجة مشكل الفقر و الهشاشة الاقتصادية نرى بوضوح أن هذه المعالجة تتطلب تدخلا ثنائي الأبعاد يتوخى تخفيف وطأة الحاضر وتحسين المستقبل.

وانطلاقا من هذه الرؤية عمدت المندوبية العامة إلى اعتماد برامج تسعى في ذات الوقت إلى الدعم الفوري للأسر المحتاجة وكذلك إلى تطوير آليات تحسين الدخل و خلق فرص العمل التي تعتبر الحل الجذري لتغيير واقع المستهدفين.

وفي هذا السياق تعمل المندوبية العامة لإطلاق برنامج كبير للاندماج الاقتصادي يهدف بالمجمل إلى تمويل وتطوير المشاريع الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل و كذلك إلى فتح خطوط للتمويلات الصغيرة لصالح ذوي الأفكار والمشاريع الذين سيحظون كذلك بكل الدعم الضروري في مجالات التكوين والمواكبة والمساعدة الفنية اللازمة.

الشعب: تذكر وثيقة تقديم موجز لخطة التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء أن تدخلات تآزر تعتمد على ما يعرف بالسجل الاجتماعي هل أنتم مطمئنون إلى إحاطة هذا السجل بجميع المستهدفين من الفقراء، خاصة وأن هناك من يرى أن هذا السجل لم يحط بجميع فقراء البلد.

السيد محمد محمود بوعسرية: السجل الإجتماعي هو آلية علمية دقيقة و ناجعة متبعة من طرف جميع الدول المشابهة لبلدنا من حيث الظروف الإجتماعية و الإقتصادية. كما تحظى هذه الآلية بدعم و تقدير المؤسسات التنموية الدولية التي ترى فيها مقاربة علمية موضوعية تعتمد آليات إستهداف أثبتت نجاحها بنسبة عالية. كذلك فإن السجل الاجتماعي كآلية استهداف و تحديد للفقراء يندرج في إطار مسار تحييني دائم بحيث يعكس الحالة المعيشية للسكان و تطور ظروفهم الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المرتبطة بالوسطين الريفي و الحضري.

وانطلاقا من هذه الحقائق فنحن مطمئنون لنتائج السجل و نعمل باستمرار على أن يعكس بشكل دقيق خارطة الفقر في البلاد، كما نسعى بالتعاون مع بعض الشركاء، خصوصا البنك الدولي، إلى تطوير آلية تحيين السجل سعيا إلى أن يتمكن من إعطاء صورة آنية للوضعية المعيشية للسكان و بالتالي المساعدة في تحديد مؤشرات تدخل فعالة، ليس للمندوبية العامة فحسب بل لكل القطاعات التنموية في البلد.

الشعب: تقوم مهمة المندوبية العامة تآزر على خطة موزعة على خمس سنوات هل أنتم متفائلون بتحقيقها في نهاية هذه الخمسية وهل يمكن ان يتجاوز تطبيقها القضاء على الفقر ومحاربة الغبن والتهميش؟

السيد محمد محمود بوعسرية: لقد أعدت المندوبية العامة خطة طموحة للتضامن الوطني و مكافحة الإقصاء تهدف بالأساس إلى تحقيق الالتزامات الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية في مجال القضاء على ظواهر الفقر والغبن و التهميش.

و نحن متفائلون بإمكانية تنفيذ هذه الخطة الخماسية نظرا للأهمية التي تحظى بها لدى السلطات العمومية و للأولوية المعطاة للبرامج والمشاريع التي تستهدف الفئات الهشة من المجتمع. ونحن واثقون من أن تنفيذ هذه الخطة سيحسن بشكل كبير من ظروف السكان المستهدفين وسيقلص مظاهر الغبن والهشاشة بفتح آفاق جديدة و حقيقية لنسبة كبيرة من الفئات التي عانت من هذه الظواهر.

الشعب: معالي المندوب العام هل من كلمة أخيرة توجهونها لقراء المجلة؟

السيد محمد محمود بوعسرية: لقد سعدت كثيرا بفرصة التوجه إلى قرائكم الكرام و مشاركتهم بعض الأفكار و المعلومات حول هذا الجهاز الحكومي الذي يسعى جاهدا منذ إنشائه قبل إحدى عشر شهر إلى بعث ديناميكية تنموية جديدة تستهدف الفئات الأكثر احتياجا من مجتمعنا. وهي بذلك تؤسس لمسار طويل المدى هدفه القضاء على كل مظاهر الغبن و الحيف و التهميش كما عبر عن ذلك فخامة رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة.

أشكركم.

إنجـــــازات «تـــــازر»..

أمَل يتجدد ووُعـود تتحقـق

إعداد: الطالب ولد إبراهيم
تصوير: أحمد الحاج

شكلت الانطلاقة الرسمية لأنشطة المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) مع بداية العام 2020 فرصة لتنفيذ حزمة من المرافق الخدمية، استفادت منها مجمل الولايات الداخلية بالإضافة إلى نواكشوط، عبر برامج متعددة هدفها المشترك إحداث تنمية في أحزمة الفقر والهشاشة، وإطلاق ديناميكية اندماج اقتصادي واعدة في هذه المناطق.

منشآت خدمية عديدة، رأت النور في هذه الفترة الوجيزة، رغم إكراهات الظرفية الاستثنائية، وبدأت تؤتي أكلها، وأخذ المواطن يجني ثمارها على أرض الواقع، وتتراءى للناظر والزائر لهذه المناطق، إنجازات جسدتها المزارع والحقول اليانعة، في أحضان السدود التي جرى تشييدها بعد عقود من الضياع، وتلامذة على مقاعد الدراسة بمنشآت تربوية جديدة مستوفية للمعايير المطلوبة، ومراكز صحية منتصبة في قلب مناطق الهشاشة التي لم تستفد سابقا من هذه الحقوق، إلى جانب الثناء والإشادة من المواطنين المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، كأحد البرامج المستحدثة للمندوبية في تعزيز القدرة الشرائية للفئات الضعيفة وتعزيز الحماية الاجتماعية ضد الآثار والانعكاسات السلبية لجائحة كورونا.

وخلال جولة استطلاعية لمجلة «الشعب» في مناطق تدخلات مندوبية «تآزر» ثمّن المواطنون هذه الإنجازات معتبرين أنها فتحت بارقة أمل جديد خصوصا ما يتعلق منها بتشييد السدود وانعكاساتها على تحقيق اكتفائهم الذاتي من بعض المحاصيل وانخراط القوى الحية بالقرى في بوتقة العمل المنتج.

كما أتيحت الفرصة أمام المواطنين للمطالبة بتوفير السياج للمزارع بهذه السدود المشيدة من طرف المندوبية، من أجل صيانة هذه المكتسبات والوصول لهدفها المنشود، بالإضافة إلى مطالب أخرى بتوفير شبكات الماء الصالح للشرب، وبناء المرافق الخدمية التي لا زالت تحتاجها هذه المنطقة أو تلك.

خارطة تدخلات 2020

وشملت المرافق المنجزة في الولايات الداخلية من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) تشييد سدود في قرى: «غاو3»، و«أكرج الشيخ أبي المعالي» ببلدية صنكرافة التابعة لمقاطعة مقطع لحجار بولاية لبراكنة، بالإضافة إلى «أغليك لحجار» – بقرية «أهل عيسى باب» ببلدية نواملين بمقاطعة كيفة في ولاية لعصابة، وسد «أولاد ويس» – بلدية «أم آفنادش» التابعة لولاية الحوض الشرقي.

أما المنشآت الصحية فشملت كلا من قرية «تادريصة» ببلدية صنكرافة، و«ليردي» ببلدية واد أمور التابعتين لمقاطعة مقطع

لحجار بولاية لبراكنة، ثم قرية «دار السلام» ببلدية «تامورت النعاج» بمقاطعة المجرية التابعة لولاية تكانت، وكذلك قرى: «النبغ» بمركز «اعوينات الزبل» و«طلحاية النسر» التابعة لمقاطعة «تمبدغة» بولاية «الحوض الشرقي»، بالإضافة إلى قرى: «عريظ أتيل» ببلدية المداح، و أمحيرث ببلدية «معدن العرفان» بمقاطعة أوجفت، و«عريظ» ببلدية «العين الصفرة» بمقاطعة شنقيط، في ولاية آدرار.

ومن بين القرى التي استفادت من هذه المراكز الصحية كذلك، قرية «زماته» ببلدية حاسي عبد الله في مقاطعة الطينطان، ثم قرية «أدباي نيشان» بمقاطعة تامشكط، وهي مقاطعات تابعة لولاية الحوض الغربي، ثم مركز صحي بقرية «انتيزيت» ببلدية بوطلحاية، بمقاطعة أركيز، ومركز صحي بقرية «أميسه»، وقرية «بئر السلام» ببلدية انتيكان التابعة لنفس المقاطعة بولاية الترارزة.

أما فيما يتعلق بالمدارس فشملت مدرسة «النباغية» بمقاطعة بوتلميت التابعة لولاية الترارزة، و«أشرم 2» بلدية السدود، وكذلك ثانوية النبيك- ببلدية «تامورت النعاج: التابعتين لمقاطعة «المجرية» بولاية تكانت، ثم مدرسة «كندرة» و«أفام لخذيرات» بمقاطعة كيفة في ولاية لعصابة، وثانوية اكجوجت بولاية إنشيري.

كما استفادت في إطار الدعم الاجتماعي للمندوبية 200 ألف أسرة من التحويلات النقدية، فيما ستشمل برامج التدخل جميع بلديات موريتانيا من خلال منشآت خدمية وبرامج اجتماعية مماثلة.

النباغية.. أول مدرسة تشيدها الدولة

محمد الأمين ولد محمد الحافظ من بلدية «النباغية» التابعة لمقاطعة بوتلميت بولاية الترارزة، عبر عن شكره وتثمينه باسم سكان البلدية المندوبية على بناء مدرسة متكاملة، ومجهزة بالمعدات التربوية اللازمة من مقاعد ومكاتب وغيرها، مضيفا أن بناء هذه المدرسة يعتبر عملا جبارا تم إنجازه في وقت قياسي، ولفتة ظل ينتظرها السكان لعقود، يضيف محمد الأمين، وهو أحد وجهاء القرية.

وبيّن محمد الأمين ولد الحافظ أن إنجاز هذه المدرسة لفتة لها خصوصيتها ودلالاتها، في نفوس السكان، كونها أول منشأة تربوية تنفذها الدولة لهذه القرية، مضيفا أن بناء فصول مدرسة القرية التي يعود إنشاؤها إلى ما قبل الاستقلال، كانت دائما بجهود أبنائها الذاتية.

واعتبر محمد الأمين ولد محمد الحافظ أن بناء هذه المدرسة الذي يستوفي المعايير المطلوبة من ناحية التصميم ويضمن جودة الأداء سيعطي دفعا معنويا للعملية التربوية، لافتا إلى أن تموقع بناية المدرسة ببوابة المدينة كأحد معالمها العمرانية له أيضا وقعه الإيجابي الخاص في نفوس السكان، يضيف محمد الأمين.

وطالب محمد الأمين ولد محمد الحافظ، باسم السكان بلفتة مماثلة من طرف المندوبية لإنجاز مرافق خدمية أخرى مثل بناء إعدادية القرية مضيفا أن منشآتها الحالية قديمة وتفتقد للمعايير التي تمكن التلاميذ من التمدرس بالشكل المطلوب.

أما البشير ولد محمدو، وهو معلم في مدرسة «النباغية»، وأحد سكان البلدية، فأشاد هو الآخر ببناء هذه المدرسة، معتبرا أن ذلك يجسد وفاء الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، بتعهداته المتمثلة في تحسين ولوج السكان للخدمات والمرافق الأساسية الضرورية.

وأستعرض البشير ولد محمدو مميزات هذه المدرسة الجديدة بالنسبة للقرية، وخصائصها التربوية التي من شأنها أن تنعكس على توفر ظروف ملائمة لتحصيل التلاميذ، لافتا إلى أن جودة تصميم هذه

المدرسة وتوفرها على المعدات اللازمة يعد دافعا نفسيا للتلاميذ للإقبال على التمدرس والتحصيل العلمي.

سد «أكَرج».. إنجاز متعدد المزايا

عمر ولد أبيّ، مزارع من قرية «أكَرج- الشيخ أحمد أبي المعالي»، بولاية لبراكنة، وهي منطقة ضمن التدخلات الأخيرة لمندوبية «تآزر» عن طريق تشييد سدها، نوه بالإنجاز الذي فتح أملا جديدا في استفادة القرية من عطاء هذه المنشأة بعد أن ظل لسنوات خارج الخدمة.

يقول عمر إن تشييد مندوبية «تآزر» لهذا السد هو إنجاز، جاء في وقته المناسب، خصوصا في هذه السنة ذات التساقطات المطرية المعتبرة، وبعد أن كان بناء هذا السد، سابقا، يتم بالطرق التقليدية التي لا تصمد أمام قوة تيار سيول آفطوط الجارفة.

مبشرات قطف ثمار إنجاز هذا السد بالنسبة لسكان القرية باتت قاب قوسين أو أدنى، يقول عمر، فمساحات الزراعة تضاعفت، وموسم زراعة محصول «تقليت» والفاصوليا، ومحاصيل أخرى يعتمد عليها السكان، أصبحت عبر فصلين «خريفي» و«شتوي»، وهو تطور زراعي يحسب لإنجاز هذا السد وتشغيله بمستوى طاقته الاستيعابية القصوى.

وفضلا عن الانعكاسات على الموسم الزراعي لإنجاز هذا السد بالنسبة لقرية

«أكَرج- الشيخ أحمد أبي المعالي»، يمثل السد موردا للمياه بالنسبة لمنطقة تعاني من انعدام نقاط المياه. وهو ما جعل إنجاز السد- يضيف عمر- مكسبا متعدد المزايا، فهو موطن النشاط الزراعي الرئيسي للقرية، ومنه يتم التزود بالمياه للمهام والحاجات الضرورية، فضلا عن كون السد وهو مصدر لزيادة منسوب مياه آبار القرية التي تعتمد عليها في الشرب، بعد أن كان جلب المياه الصالحة للشرب يتم من مدينة مقطع لحجار، يقول عمر.

واعتبر عمر ولد أبيّ من قرية «أكَرج- الشيخ أحمد أبي المعالي» التابعة لمقاطعة مقطع لحجار بولاية لبراكنة، أن الاستفادة القصوى من هذا السد لا تزال تتطلب توفير

السياج، من أجل حفظ هذا المحصول الزراعي الواعد هذه السنة وتحقيق موسم حصاد أفضل في ظل الاستفادة من إنجاز السد.

سيدي ولد صبارا وهو من مزارعي سد «قرية أكَرج- الشيخ أبي المعالي» التابعة لمقاطعة مقطع لحجار بولاية لبراكنة، أشاد هو الآخر بانعكاسات انجاز هذا السد على المحاصيل الزراعية في المنطقة، مبينا أن تشييد السد من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتهميش، كان له دوره في انخراط السكان بشكل فاعل في الزراعة بالسد هذا العام، لما يفتحه من آفاق في تضاعف الإنتاج، في ظل تضاعف قدرة السد الاستيعابية للاحتفاظ بالمياه.

وبيّن سيدي ولد صباره أن وضعية السد السابقة قبل إنجازه كانت تمثل هدرا لجهود السكان حيث لا تتمكن الساكنة من الإمساك بالمياه، فتضيع بسبب ذلك الجهود، وهو ما يعني- من وجهة نظره- أن هذا السد سيوفر مواسم متعددة للزراعة مع إمكانية لتعدد الأصناف المزروعة.

وأوضح المزارع سيدي ولد الصبار، أن فوائد إنجاز هذا السد، بالنسبة لسكان القرية، باتت ملموسة في الميدان الآن من خلال المزارع اليانعة التي تبشر بموسم قطاف جيد هذا العام، وهو ما لم يكن ليتحقق قبل بناء السد وفق المعايير المطلوبة.

وخلص المزارع سيدي ولد الصبار إلى أن المحصول الواعد للسد هذا العام يبقى محفوفا بالمخاطر في غياب السياج الذي يحفظ المزارع من الحيوانات السائبة موجها نداء من أجل الحصول على هذا السياج.

أما القظفة بنت مسعود وهي من مزارعات سد «أكَرج- الشيخ أحمد أبي المعالي»، فاعتبرت أن إنجاز السد من طرف مندوبية تآزر يعتبر مكسبا مهما للقرية، ولصالح محصولها الزراعي السنوي، إذا ما تذكرنا- تقول القظفة- الوضعية السابقة حيث كانت محاولة بناء السد تتم بسواعد السكان، ولا تحقق الهدف المطلوب في الغالب، ويكون الإنتاج ضعيفا، حسب وجهة نظرها.

ووجهت القظفة بنت مسعود الشكر إلى الدولة ممثلة في مندوبية «تآزر» على هذه اللفتة بإنجاز هذا السد، مبينة أنها مبادرة بدأت تؤتي أكلها، هذا العام بما يعد به من موسم قطاف جيد، يستبشر به السكان

خيرا، تضيف القظفة بنت مسعود.

وكررت المزارعة القظفة بنت مسعود مطالب مزارعي السد المتعلقة بضرورة صيانة هذا الإنتاج الزراعي الواعد للسد عبر توفير السياج، لأن تجارب سابقة-تضيف القظفة- مع زراعة هذا السد كشفت أن التحدي يبقى دائما هو حفظ الحقول من الحيوانات السائبة التي تعرض المنتوج للضياع والتلف.

سد»غاو3»..
تنوع في المحاصيل

النامي ولد أعبيد أحد وجهاء قرية «غاو3» ببلدية صنكرافة، التابعة لمقاطعة مقطع لحجار بولاية لبراكنة، يؤكد أهمية تدخل المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتهميش (تآزر) لصالح إنجاز سد هذه القرية.

واستعرض النامي المصاعب التي كانت تواجه سكان القرية في السابق خلال عملية انجاز هذا السد بالطرق التقليدية، مؤكدا أن الظروف الآن لم تعد مهيأة لتلك الأساليب فضلا عن تواضع نتائجها، مما كان يحرم القرية- يقول النامي- من الاستفادة من هذه المنشأة التي تحتاجها في الزراعة وتوفير المياه للاحتياجات المتعددة.

وبيّن النامي ولد أعبيد أهمية هذا السد على التجمعات القروية المحيطة به، مثمنا إنجازه بطرق وآليات حديثة، مكنت خلال الموسم الزراعي الأخير- يقول النامي من تحقيق إنتاج زراعي معتبر، خصوصا من مادة الذرة الصفراء (مكه) والفاصوليا.

واعتبر النامي ولد أعبيد أن هذا الإنجاز يزداد أهمية في ظل خصوصية موسم الأمطار الجيد هذا العام، وهو ما من شأنه أن يضاعف الانتاج المنتظر هذا الموسم.

الإشادة بإنجاز السد كذلك، وانعكاساته الإيجابية لصالح المحصول الزراعي لقرية «غاو3» جاءت كذلك من عبد الباقي ولد الصبار، وهو من سكان هذه القرية الواقعة ببلدية صنكرافة التابعة لمقاطعة مقطع لجحار بولاية لبراكنة.

وأوضح المواطن عبد الباقي أن إنجاز هذا السد من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتهميش، يكتسي أهميته من نتائجه الملموسة على الأرض التي بدأ السكان يقطفون ثمارها بشكل ملموس، بعد أن جرت محاولات سابقة لبنائه وكانت دائما تنتهي بانهياره.

وأوضح المواطن عبد الباقي ولد السد قرية «غاو3» وأحد سكان التجمع القروي المحيط به أن قطف ثمار إنجاز السد بدأ في ارتفاع محصوله في الموسم المنصرم، وما يعد به الموسم الزراعي الحالي من نتائج مبشرة بفضل هذا الانجاز.

سد «لحجار».. عودة الأمل

أحمد ولد أحيمتي قال من قرية «أهل عيسى باب»، ببلدية نواملين التابعة لمقاطعة كيفه بولاية لعصابة، ثمّن إنجاز مندوبية تآزر لمنشئة خدمية أخرى بهذه البلدة، وهي بناء سد «لحجار»، معتبرا أن تاريخ إقامة هذا السد يعود إلى الستينات، من القرن الماضي، ليجد أول لفتة هذا العام من خلال مندوبية تآزر.

وأوضح ولد أحميتي قال أن سكان القرية ظلوا تاريخيا، متمسكين بهذا السد، رغم وضعيته السابقة، وكانت كل جهود الاستفادة منه تذهب أدراج الرياح- يضيف ولد أحميتي قال- قبل أن تلوح بارقة أمل جديد مع عملية أنجاز هذا السد من طرف المندوبية.

وأشار إلى أن السد ظل يعول عليه سابقا ليس للزراعة بل أيضا للحصول على المياه، قبل أن تحل هذه المشكلة المتعلقة بالشرب قبل سنوات، ليبقى دور السد في جانبه الزراعي معلقا وهامشيا بسبب وضعيته السابقة، قبل عملية إنجازه الأخيرة. التي تبشر بعودة هذا السد إلى لعب دور في تنمية المنطقة ودعم إنتاجها الزراعي، يقول ولد أحميتي قال.

وشدد المتحدث باسم سكان القرية على أهمية تدخل المندوبية في جانب آخر من دعم انتاجية هذا السد الزراعي وذلك بتوفير السياج الذي يحتاجه السد من أجل حفظ الحقول من الضياع وتلف المحاصيل بسبب الحيوانات السائبة، مؤكدا أنه بدون السياج لا يمكن ضمان زراعة حقيقية قادرة على تحقيق إنتاج أكبر.

كما طالب ولد أحميتي قال بتوفير المعدات الزراعية الأخرى من آلات شق التربة وجرارات، نظرا لعدم قدرة السكان على ممارسة النمط التقليدي للزراعة باستخدام تلك الوسائل العتيدة، معتبرا أن توفير هذه المعدات يساهم في رفع مردودية الحقول وتحقيق معدلات الانتاج المطلوبة.

خصوصا أن سد القرية يتميز بتضاريس وعرة نسبيا تحتم تهيئة التربة بالوسائل الزراعية المناسبة يضيف ولد أحميتي قال.

المندوبية:
السياج في طريقه إلى السدود

نجاعة تدخل المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتهميش (تآزر)، لصالح السكان في المناطق المستهدفة، عبرت عن نفسها من خلال إشادة السكان بالمنشآت والمرافق الخدمية المنجزة على أرض الواقع، بل حتى من خلال الانعكاسات الإيجابية الملاحظة على أرض الواقع لهذه المرافق التي بدأ المواطنون يرقبون قطف ثمارها، ويتفيؤون ظلالها الوارفة، سواء في ما يتعلق بالمرافق المنجزة الموجهة للتعليم كالمدارس أو تلك المتعلقة بالإنتاج

الزراعي وفرص تحقيق الاكتفاء الذاتي كالسدود، أو في جانبها المتعلق بمحاربة الفقر ضمن برنامج التحويلات المالية للطبقات الهشة.

وفضلا عن تثمين السكان بما تحقق على أرض الواقع من تلك البرامج والانجازات كانت هناك المطالب بمشاريع أخرى وتكررت في المناطق التي استهدفها برنامج أنجاز السدود المطالب بتوفير السياج لحفظ الحقول والمزروعات من التلف والضياع وتعميق الاستفادة من هذه المكتسبات..

حملنا تلك المطالب إلى المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء والتهميش (تآزر) وفي هذا الإطار أكد مدير الاتصال بالمندوبية السيد محمد ولد الكوري أن العمل يجري حاليا لإيفاد بعثات نحو هذه السدود لتسليم كل تلك الاحتياجات المرتبطة بدعم أنشطة الإصلاح الزراعي والري، بما فيها السياج الذي تعددت المطالب بشأنه.

واستعرض السيد محمد ولد الكوري، مدير الاتصال بالمندوبية برامج التدخلات الأخيرة لـ«تآزر» للعام 2020 وتصنيفها بحسب مجالات ونوعية الخدمات التي استفاد منها السكان، مبينا أن المدارس والمراكز الصحية التي تم إنجازها تندرج في إطار برنامج «الشيلة»، أما السدود التي استفادت منها أيضا مناطق عديدة- يضيف المدير- فهي تدخل في إطار برنامج «البركة» الذي يُعنى بالترقية والاندماج الاقتصادي، والهادف إلى تطوير ديناميكية تنمية اقتصادية فعّالة في المناطق التي تعاني من الفقر.

وأضاف أن هذا البرنامج يرمي إلى خلق نشاطات مدرة للدخل، وفرص عمل دائمة فضلا عن تمكين أفراد الأسرة الفقيرة من الاندماج في شعب ذات مردودية اقتصادية واعدة، مشيرا إلى أن بناء السدود يدخل كذلك في إطار الاندماج في الأنشطة الزراعية والرعوية، ولافتا إلى أن هناك مكونات أخرى لهذا البرنامج تتعلق بالتكوين وتدعم التعاونيات الزراعية والرعوية.

وأبرز مدير الاتصال بالمندوبية العامة للتضامن الوطني ومحاربة الإقصاء «تآزر» محمد ولد الكوري أن من بين مجالات التدخل ما يتعلق ببرنامج «تكافل» الذي يغطي 19 مقاطعة تم تحديد المستفيدين من هذا البرنامج عن طريق التسجيل في السجل الاجتماعي، مبينا أن المسجلين أصبحوا يتلقون بصفة منتظمة تحويلات مالية شهرية.

وأشار إلى أن برنامج «تكافل» تدخل حتى الآن في جميع مقاطعات ولايات: الحوض الغربي، وكيدي ماغة، وكوركول، إلى جانب أربع مقاطعات في لبراكنة هي: ألاك، بوكي، امباي، مقطع لحجار، ومقاطعتين من ولاية لعصابة هما: باركيول وكنكوصة، واثنتين من ولاية الترارزة هما: روصو، وأركيز، فيما يجري العمل على دخول 7 مقاطعات جديدة- يضيف المدير- إلى هذا البرنامج في الشهر المقبل، لتشمل مثلا جميع مقاطعات الحوض الشرقي. ليكون الهدف هو تنفيذ تعهدات رئيس الجمهورية بحصول 100 ألف أسرة موريتانية على استفادة منتظمة من الدعم المالي في إطار هذا البرنامج.

«تآزُر».. كَسرٌ لحلقة الفقر من خلال المُساواة في التنمية

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تضطلع المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» بمهمة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى تحقيق تحسين نوعي وشامل لجميع مناحي حياة الفئات المستهدفة، سواء تعلق الأمر بالنواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو الخدمية.

ويجسد إنشاء هذه المندوبية أحد أهم الالتزامات الانتخابية لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني حيث تم إنشاؤها من خلال هيئة مؤسسية برتبة وزارة.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» في تعزيز التنمية المندمجة في فضاء السكان الأكثر فقرا وهشاشة، عبر تحسين الظروف المعيشية لهؤلاء السكان، وهي بذلك تسعى إلى كسر حلقة الفقر والهشاشة التي تعاني منها مجموعات مهمة من المجتمع وتمكين تلك المجموعات من الأخذ بأسباب الرقي الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاندماج الفعلي مع باقي مكونات المجتمع.

وتسعى المندوبية في إطار خطة عملها إلى الحد بشكل كبير من هشاشة المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء في جميع أنحاء البلاد، عبر إخراج أكبر قدر ممكن من الأسر من وضعية الفقر إلى الحياة الكريمة، من خلال عمل جاد واستباقي، ومبرمج يعتمد خطة عمل متماسكة ومدروسة ومتابعة تمكن من الوصول إلى الأهداف بفعالية ونجاعة.

تهدف تآزر من جانب آخر إلى تسهيل وتنسيق إجراءات الدولة في مجالات تدخلها من أجل ضمان حصول جميع السكان المستهدفين على الخدمات الأساسية وعلى نطاق أوسع لتحسين إطار عملهم وظروفهم الحياتية.

وتهدف المندوبية كذلك إلى خلق وتطوير ديناميكية التنمية المحلية المستدامة على مستوى جميع البلديات والتجمعات السكانية المستهدفة بالإضافة إلى خلق أنشطة مدرة للدخل ووظائف دائمة في قطاعات اقتصادية واعدة.

وتعمل المندوبية ضمن خطتها على تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي بكفاءة وفعالية لصالح الأسر الفقيرة مع مقاربة واعدة في مجال الترقية الاجتماعية يضاف إلى ذلك تعزيز قدرات السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

برنامج الأنشطة ومحاور التدخل

وفق المهمات الموكلة إلى المندوبية وضعت «تآزر» خطة وطنية طموحة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء، عبر مجموعة أهداف أهمها: تحقيق نمو مندمج في محيط الساكنة الفقيرة، من خلال برنامج يهدف إلى ترقية الحماية الاجتماعية، والاندماج الاقتصادي، ثم تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتتمثل هذه البرامج في:

• برنامج «الشيلة» ويهدف إلى تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم النظامي، وما قبل الابتدائي والإعدادي، ثم التعليم غير النظامي كمحو الأمية والتعليم الأصلي والتكوين المهني، وكذلك الصحة والتغذية، وبرنامج الماء الشروب والصرف الصحي، إلى جانب الطاقة كالكهرباء والغاز المنزلي.

• برنامج «البركة»، وهو يهدف إلى ترقية الشمول الاقتصادي بواسطة: دمج الشعب الزراعية والرعوية، والدمج في الشعب الاقتصادية الواعدة كمنشآت الصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية، ثم الولوج إلى الأنشطة المدرة للدخل، والولوج إلى القروض الصغرى وترقية التنظيمات القروية.

• برنامج «داري»، ويعنى بتحسين إطار الحياة، عبر محاور من بينها الولوج إلى السكن الاجتماعي في المناطق الحضرية الهشة، وكذلك في مناطق التجميع القروية، ثم استصلاح وتنمية أماكن التجميع القروي.

• برنامج «تكافل» ويهدف إلى تقوية فعالية الشبكات الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية عبر توسيع مجال التوزيعات النقدية، وتقوية مجابهة الأزمات في الأوقات الحرجة، والترقية الاقتصادية والاجتماعية في الأوساط الفقيرة والهشة.

• برنامج «أمل»، ويسعى إلى تحقيق

مُنشآت خدمية نفذتها تآزر في 2020

السجل الاجتماعي.. بوصلة لتحديد جيوب الفقر في البلاد

مع بدء تدخلات المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» المتزامنة مع تفشي جائحة كورونا وتداعياته السلبية اعتمدت المندوبية السجل الاجتماعي كآلية علمية دقيقة وناجعة متبعة من طرف جميع الدول المشابهة لموريتانيا من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

كما تحظى هذه الآلية بدعم وتقدير المؤسسات التنموية الدولية التي ترى فيها مقاربة علمية موضوعية تعتمد آليات تحديد جيوب الفقر أثبتت نجاحها بنسبة عالية.

والسجل الاجتماعي كآلية تتبع مناطق الفقراء يندرج في إطار مسار تحييني دائم بحيث يعكس الحالة المعيشية للسكان وتطور ظروفهم الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المرتبطة بالوسطين الريفي والحضري.

وانطلاقا من هذه الحقائق، تعكس نتائج السجل الاجتماعي وباستمرار وبشكل دقيق خارطة الفقر في البلاد، كما يوجد تعاون بين المندوبية مع بعض الشركاء، خصوصا البنك الدولي، لتطوير آلية تحيين السجل سعيا إلى أن يتمكن من إعطاء صورة آنية للوضعية المعيشية للسكان وبالتالي المساعدة في تحديد مؤشرات تدخل فعالة، ليس للمندوبية العامة «تآزر» فحسب بل لكل القطاعات التنموية في البلد.

وانطلاقا من الواقع المرتبط بهذه الجائحة، وضرورة وجود آلية دائمة لتتبع مناطق الفقر عمدت المندوبية العامة «تآزر» إلى العمل بالتوازي على تطوير مختلف برامج التدخل المقررة في إطار الخطة الوطنية للتضامن ومكافحة الإقصاء، من خلال تنفيذ عملية ضخمة ونوعية، هي الأكبر في تاريخ البلاد، لصالح الفئات الهشة من المجتمع على امتداد التراب الوطني.

وقامت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» لهذا الغرض باكتتاب تجمع مؤسسات لإيصال المبالغ لمستحقيها؛ ووضعت تحت تصرفه قاعدة بيانات معلوماتية وتطبيقا إلكترونياً وتم تكوين الطواقم من طرف تآزر لضمان تأدية هذه المهمة على أكمل وجه.

وأكد مدير الاتصال بالمندوبية العامة «تآزر»، السيد محمد ولد الكوري، أن المبالغ الموزعة لا يمكن صرفها إلا عبر التطبيق الإلكتروني الذي يسمح للمندوبية بمتابعة شبه آنية لتنفيذ العملية ويضمن وصول المبالغ لمستحقيها الفعليين وتقليص الأفراد الضروريين لإنجاز العملية.

وأشار المسؤول إلى أن المندوبية لم تؤجر سيارات؛ بل تتكفل المؤسسات الخصوصية التي ربحت الصفقة بكافة النفقات وقد ألزمتها المندوبية باتخاذ كافة التدابير الصحية اللازمة في هذه الظروف.

الأمن الغذائي والدفاع عن القدرة الشرائية عن طريق تقوية التوزيع الجغرافي للمواد الغذائية الأساسية، وتحسين الولوج الجغرافي لهذه المواد، ثم دعم تنمية المخزونات الغذائية والقروية وبنوك الحبوب.

2020: إنجازات ملموسة رغم جائحة كوفيد 19

على الرغم من معوقات وصعوبة الانطلاقة العملية بالنسبة للأنشطة للمؤسسات والخدمية منها بشكل خاص، فقد دخلت مندوبية «تآزر» وبشكل سريع في ديناميكية العمل الحكومي مما مكنها في أشهر قليلة من تحقيق إنجازات مهمة أثرت إيجابيا على الظروف المعيشية للأسر على المستوى الوطني.

ويدخل ما قامت به المندوبية من تدخلات في الفصل الأول من العام 2020 في أهم برامج العمل الحكومي وهو برنامج أولوياتي1 الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني في 29 يناير 2020، وكذلك الخطة متعددة القطاعات لمواجهة جائحة كورونا.

وفي إطار هذه البرامج تدخلت «تآزر» في ثلاث مكونات ضمن هذا البرنامج بميزانية إجمالية تناهز 11 مليار أوقية قديمة، وهو ما يقارب 25 % من الميزانية المخصصة لهذا البرنامج.

ففي مكونة التعليم هناك بناء 32 مدرسة ابتدائية، و7 مؤسسات تعليم ثانوي مع ملحقاتها، وكانت الميزانية المخصصة لهذه المكونة تناهز 4 مليارات، فيما وصل مستوى تقدم الأشغال إلى 40 %.

أما في ما يتعلق بالصحة فهناك بناء وتجهيز 20 مركزا صحيا، من طرف المندوبية.

التصدي لآثار كوفيد 19

وفي سياق الإنجازات المنفذة من المندوبية لمواجهة جائحة كوفيد19 تم إطلاق مجموعة من الإنجازات التي تهدف إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على الفئات الهشة، وشملت هذه التدخلات، توزيع سلات غذائية على مستوى نواكشوط بلغ عدد المستفيدين منها 20200 أسرة، وعملية رمضان، بالإضافة إلى عملية التحويلات النقدية التي بلغ عدد المستفيدين منها 186293 أسرة في جميع أنحاء البلد، إلى جانب برنامج «أمل» حيث تم توقيع اتفاقية تموين الدكاكين في الربع الأول من 2020 مع مفوضية الأمن الغذائي، ثم تقديم دعم مالي قدره 20 مليون أوقية قديمة لصالح جمعيات الفنانين الموسيقيين الذين تأثرت أنشطتهم بتطبيق الإجراءات الاحترازية ضد جائحة كورونا.

وتهدف خطط التدخل التي أعدتها مندوبية «تآزر» في أبعادها الشمولية إلى تحقيق الالتزامات الانتخابية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في مجال القضاء على ظواهر الفقر والغبن والتهميش.

ولاشك أن تنفيذ هذه الخطة سيحسن بشكل كبير من ظروف السكان المستهدفين وسيقلص مظاهر الغبن والهشاشة بفتح آفاق جديدة وحقيقية لنسبة كبيرة من الفئات التي عانت من هذه الظواهر.

التحويـــــلات النقديـــــة..

تعزيز المَناعة ضد الفقر والظروف الاستثنائية

تقرير: الطالب ولد إبراهيم

أرامل وأيتام، وكبار في السن أقعدهم الفقر والعوز والمرض، كانت لهم تلك المبالغ المقدمة من مندوبية «تآزر»، بارقة الأمل في انحياز الدولة لهذه الفئات، ليس في من خلال مشاريع والمرافقة الخدمية فحسب، بل أيضا من خلال التحويلات النقدية المباشرة يدا بيد من المندوبية إلى المستفيدين، لاندماجهم في الحياة الكريمة، وتعزيز مناعتهم في مواجهة الأزمات والظروف الطارئة.

التحويلات المنفذة من طرف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» لصالح هذه الفئات تتم من خلال برنامج «تكافل» الذي يهدف إلى تقوية فاعلية الشبكات الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية عبر توسيع مجال التوزيعات النقدية، تقوية المناعة لمجابهة الأزمات في الأوقات الحرجة، عبر مكونة في البرنامج تحت عنوان «المعونة»، والترقية الاقتصادية والاجتماعية في الأوساط الفقيرة والهشة.

دفعات منتظمة وأخرى استثنائية

ويستهدف برنامج «تكافل» عبر عملية التحويلات النقدية هذه دفع مبالغ للمستفيدين كل ثلاثة أشهر ينتظر أن يبدأ تحويل الدفعة الثانية من هذه العملية شهر نوفمبر الجاري، وهو يغطي 19 مقاطعة على المستوى الوطني، ستضاف إليها 7 مقاطعات

جديدة كما تستفيد منه 59 ألف أسرة، وينتظر كذلك أن تتعزز في شهر نوفمبر الجاري بـ 1000 أسرة أخرى مستفيدة، تمهيدا للوصول إلى 70 ألف أسرة مستفيدة، من أجل الوصول إلى 100 ألف أسرة مستفيدة في أفق العام المقبل (2021) طبقا لالتزامات رئيس الجمهورية في إطار تنفيذ برنامجه الانتخابي.

كما يجري، ضمن التحسينات التي يجري إدخالها على البرنامج التحضيري لتوفير تأمين صحي شامل لكل المستفيدين من عملية التحويلات النقدية هذه المنفذة من طرف «تآزر» عبر برنامج «تكافل».

وإلى جانب التحويلات النقدية التي تنفذها «تآزر» بصفة منتظمة في إطار برنامجها «تكافل» تقوم المندوبية بعملية تحويلات نقدية أخرى عند الضرورة وفي الظروف الاستثنائية مثلما تم القيام به خلال مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

وتشمل خارطة المستفيدين من هذه التحويلات الأخيرة جميع المقاطعات والقرى على التراب الوطني، ومن بينها التحويلات التي أشرف عليها رئيس الجمهورية مؤخرا والتي شملت 186 ألف أسرة على المستوى الوطني بتكلفة مالية ناهزت 4.230.000.000 مليار.

وهكذا كان للصدى الإيجابي حول نجاح العملية في إقناع الممولين: البنك الدولي، والصندوق الفرنسي للتنمية، فتمويل عملية التحويل الجديدة المنتظرة شهر نوفمبر الجاري بنفس المبالغ السابق، ولصالح نفس الأشخاص المستفيدين من العملية السابقة.

ويمثل برنامج التحويلات النقدية في إطار برنامج «تكافل» رهان المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء على إنجاز عمل نوعي، وما يجسده تخطيط المندوبية لتوسيع مجال الاستثمارات المستقبلية في هذا البرنامج من أجل تعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين القدرة الشرائية للأسر الفقيرة.

صدى التحويلات في الداخل

فاطمه بنت مسعود، من قرية «أهل المختار» التابعة لمقاطعة كيفة بولاية لعصابة، إحدى المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية المنفذ من طرف مندوبية تآزر، تتحدث عن فعالية هذه الخطوة في التخفيف من معاناة الفقر، كما تقول، وهي التي تنفق على أبناء يتامى بعد فقد المُعيل.. وتثمن الآلية التي مكنت من وصول هذه المبالغ إلى مستحقيها.

تقول فاطمه بنت مسعود إن ظروفها صعبة.. ولديها أطفال تنفق عليهم مما تكسبه من مهنة بيع الكسكس، ولا تمتلك أي شيء، من متاع هذه الدنيا سوى بيت من الطوب، مطالبة باستمرار هذا الدعم والعون من الدولة وزيادته لمساعدة السكان على العيش بحياة كريمة والخروج من ربقة الفقر الذي يعانون منه.

وطالبت فاطمه بتوسيع قاعدة هذا الدعم ليشمل مساعدة المستفيدين في الحصول على الدواء والتأمين الصحي، في ظل التكاليف الباهظة للإنفاق على هذه الاحتياجات الضرورية للحياة، تقول فاطمه.

وبدوره يثمن محمد العبد وهو من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، بنفس القرية، هذه اللفتة، اتجاه شخص مثله يعاني من صعوبة الحصول على متطلبات حياته اليومية خصوصا أنه من كبار السن الذين يواجهون ظروفا صحية خاصة بسبب الشيخوخة.

واعتبر محمد العبد أن تدخل الدولة من خلال مندوبية «تآزر» عبر هذه الآلية المتعلقة بالمساعدة النقدية للفقراء يعتبر أمرا بالغ الأهمية لما له من انعكاسات إيجابية لصالح هذه الفئة.

أما المواطنة اخديجة بنت الجبان من قرية «لكريع» التابعة لمقاطعة المجرية بولاية تكانت، فتحدثت هي الأخرى عن ظروف الفقر والهشاشة والإعاقة التي تعاني منها والتي جعلت حصول عائلتها على هذه التحويلات النقدية المقدمة من طرف «تآزر»، ضروريا لأنه يخفف من المعاناة اليومية جراء هذا التحدي.. خصوصا في ظل غياب المعيل والسند، كما تقول.

وأضافت المواطنة أخديجة أن ظروف إعاقتها تضاعف معاناتها من الفقر والعوز، وتجبرها على البقاء مكتوفة الأيدي دون أن تستطيع عمل ما يلزم لإعانة أطفالها اليتامى، مطالبة بالمزيد من الدعم المالي والتحويلات النقدية لصالح هذه الفئة التي تعاني ظروفا في غاية الصعوبة.

برنامج تكافل، وهو أحد محاور خطط التدخل لمندوبية تآزر ويشمل أيضا:

- المعونة، وهي آلية منتظمة للتحويلات النقدية
- 59 ألف أسرة في 19 مقاطعة حاليا
- ستبلغ 70 ألف أسرة نهاية 2020 و100 ألف أسرة في أفق 2021
- التحويلات النقدية في الظروف الاستثنائية وشملت حتى الآن 186 ألف أسرة
- في جميع مقاطعات الوطن

برنامـــج الشيلـــة:

معطيات وأرقام.. وشهادات من الميدان

إعـــداد:
فاطمة السالمة م. المصطفى
محمد ولد العتيق
تصوير: جيبـــي

- بنـــاء وتجهيـــز 49 منشأة تعليمية مع ملحقاتها
- بنـــاء وتجهيز 20 مركـــزا صحيـــا
- رعاية 38000 طفل
- اقتناء 40000 مطبخ غازي وقنينة

«عانينا كثيرا كغيرنا من سكان هذا الحي من تعطل الدارسة في مدرسة عبد العزيز سي بمقاطعة دار النعيم.. حيث أرغمت الحاجة إدارة المدرسة إلى توزيع أبنائي على مدارس المقاطعة الأخرى البعيدة جدا من حينا ليلتحق كل منهم على حدة بمدرسة من مدارس دار النعيم البعيدة عن منزلنا.. ما فرض على ابنائي يوميا السير لمسافات طويلة جدا ذهابا وإيابا إن لم تسعف الظروف في توفير مصاريف النقل».

ذلك ما أدلت به السيدة أمنة بنت شيغالي وهي أربعينية وأم لخمسة أطفال التقينا بها عند باب منزلها الصفيحي المجاور لمدرسة عبد العزيز سي.

ويقاسمها الفكرة السيد أحمدو ولد حمين مفتش تعليم حيث يقول «البنية التحتية للتعليم في مقاطعة دار النعيم متهالكة؛ وأغلب مدارسها قديم ويحتاج للترميم وإعادة البناء.. في حين أن بعضا من مدارسها يشكل خطرا على سلامة التلاميذ بسبب جدرانها وأسقفها الآيلة للسقوط، لذا عد تدخل مندوبية تآزر الحاصل ضروريا للتخفيف من مشاكل التعليم في المقاطعة وهو مجهود- حسب وجهة نظره- يذكر فيشكر، لأن إعادة إعمار مدرسة عبد العزيز سي يعد مشروعا مهما باعتبار واقع المدرسة القديمة السيء من جهة؛ ومعاناة تلاميذها وأهاليها من جهة أخرى.. ويدخل في هذا الإطار ترميم وتوسعة مدرسة فاطمة الزهراء بالعاصمة حيث حل مشكلا طالما عانت منه المدرسة والمدارس عموما وهو مشكل الاكتظاظ في الفصول.

وأضاف: «تدخل برنامج الشيلة إجراء مهم جدا.. وإن كان لا يكفي فمدارس العاصمة مازالت تعاني من الاكتظاظ الشديد وأغلبها متداعي الجدران».

ولم تكن حالة الأم عائشة حالة معزولة وإنما مثلت حالة سائدة في مناطق البلد التي اشتهرت بارتفاع معدلات الفقر وتعذر فيها الولوج للخدمات العامة إلى جانب آثار مخلفات الاسترقاق.. أمور من بين أخرى دعت إلى اتخاذ آلية مهمتها الأساسية مؤازرة الفقراء بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وللتخفيف من معاناة البسطاء من أمثال بنت شغالي وما أكثرهم. وانطلاقا من أولويات بلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي...ومحاربة منها للغبن والتهميش.. وبحثا عن أنجع آلية لتحقيق الاهداف التنموية كان برنامج «تآزر» المنبثق من «تعهداتي»، حيث كان «دلالة عميقة على استيعاب فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لجوهر المشكل المتمثل في وجود قدر كبير من الغبن والتهميش عانت منه أهم مكونات مجتمعنا..

ومساهمة منه في تعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على كافة أشكال مخلفات الرق.. جاء برنامج الشيلة: لتسهيل الولوج للخدمات القاعدية.

واشتق اسمها من الموروث الشعبي التكافلي، باعتباره أكثر ملامسة للمواطنين فكان شغله الشاغل تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وبدأ العمل في مكونة الشيلة بالتزامن مع إنشاء المندوبية العامة لمكافحة الاقصاء تآزر.

الشيلة:
معطيات وأرقام

يهدف هذا البرنامج الى تطوير الوصول إلى الخدمات الاساسية في أفقر المناطق من خلال إنشاء بنية تحتية تلبي الاحتياجات الكمية والنوعية للسكان المستهدفين، ويتدخل في سبعة مجالات:

1- دعم وتطوير منشآت التعليم ما قبل المدرسي.

2- بناء وتوسعة مؤسسات التعليم الأساسي.
3- بناء وتوسعة مؤسسات التعليم الثانوي.
4- اقتناء المعدات التعليمية والأدوات التربوية.
5- انشاء ودعم الكفالات المدرسية على مستوى التعليم الأساسي.
6- تطوير ودعم خدمة السكن الداخلي على مستوى التعليم الثانوي.
7- تطوير آليات الدعم والتأطير الدراسي للتلاميذ والطلاب..

لذا كانت الشيلة برنامجا مهما ومكونة أساسية من برامج المندوبية العامة لمكافحة الإقصاء - تآزر -، حيث تعنى بالأساس بتحسين الولوج للخدمات الأساسية.

فعلى مستوى العاصمة نواكشوط، وفي مجال التعليم قام برنامج الشيلة ببناء وتجهيز تسع مؤسسات تعليمية ما بين مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية توزعت على مقاطعات انواكشوط التسع.

ويقارب الغلاف المالي للشيلة 11 مليار أوقية قديمة..خصصت منها: أربع مليارات وأربعمائة واثنا عشر مليون أوقية قديمة.. لمكونة التعليم (4.412.000.000).

ولتحقيق أهدافها المرسومة تدخلت الشيلة من خلال محاورها الأربع الآتية:

1- مكونة التعليم؛ وتشمل:
- التعليم النظامي: الابتدائي- الإعدادي- الثانوي.
- التعليم ما قبل المدرسي.
- التعليم غير النظامي: محو الأمية- التعليم الأصلي- التكوين المهني.

2- مكونة الصحة والتغذية: ففي مجال الصحة قام البرنامج بإنشاء مراكز صحية توزعت على مناطق في البلاد تعد الأكثر حاجة الى ذلك المرفق العمومي.

وعلى مستوى هذه المكونة؛ تم بناء وتجهيز 20 مركزا صحيا؛ موزعة على مناطق متعددة من البلاد.

ولم يتوقف تدخل الشيلة عند هذا الحد، وإنما عملت على حصول جميع الاسر المستفيدة من برنامج « تكافل» على تأمين صحي وطني..

وفي سبيل تحقيق ذلك الغرض قامت الشيلة لحد الساعة بصرف ملياري أوقية قديمة2.000.000.000 لتحقيق تأمين أولئك صحيا.

3- مكونة الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

4 - مكونة الطاقة: وتضم: الكهرباء والغاز المنزلي.

وبخصوص ما تحقق حتى الآن من إنجازات متعلقة بمحاور الشيلة الاربع السالفة فقد أنجز حتى الآن ما يدخل في إطار برنامج أولوياتي (1) من برنامج الشيلة.

فعلى مستوى مكونة التعليم تم بناء وتجهيز 32 مدرسة ابتدائية؛ و07 مؤسسات تعليم ثانوي مع ملحقاتها.

الآفاق الوشيكة للشيلة:

وعن الآفاق الوشيكة لبرنامج الشيلة فإن برنامج الشيلة يهدف إلى تحسين وصول المستهدفين إلى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه شرب وتزود بالطاقة.

ويتمثل برنامج تدخل الشيلة خلال الاشهر القليلة القادمة من بين أمور أخرى في:

- إعادة تأهيل وبناء 45 مؤسسة تعليمية..

وكذا رعاية 38.000 طفل موريتاني يعانون من سوء التغذية..

ولتحديد الاطفال المستفيدين من الرعاية.. انتدبت مندوبية تآزر فرقا جابت جميع مناطق الوطن.

أما مكونة تسهيل الحصول على مياه الشرب.. وتحقيقا لأهدافها انتدبت المندوبية فرقا ميدانية على عموم التراب الوطني لتحديد المناطق التي ستستفيد من شبكات مياه مستحدثة.. وحفر آبار ارتوازية.. كل ذلك إلى جانب تسهيل الحصول على مياه الشرب.. ولذلك الغرض أجرت الشيلة بحوثا جيوفيزيائية لإنشاء آبار ارتوازية على مستوى؛ 333 منطقة.

- وفي مجال الطاقة.. سيتم القيام بدراسة 28 محطة للطاقة الشمسية.الكهروضوئية، أو الشبكات الكهربائية؛ وكذا اقتناء: 40.000 مطبخ غازي وقنينة..

.. فما الذي تحقق من خدمات لصالح التعليم لحد الساعة على مستوى العاصمة؟

شهـــادات ميدانيـــة

وللوقوف على مجالات تدخل برنامج الشيلة داخل العاصمة نواكشوط للاطلاع على ما تحقق بالفعل من إنشاءات لصالح التعليم.. أجرت مجلة الشعب لقاءات مع المهتمين بالشأن التربوي فجاءت ردودهم على النحو التالي:

ففي مقاطعة لكصر قام البرنامج بتشييد مدرسة ابتدائية حديثة على أنقاض المدرسة رقم (1) العريقة والتي تأسست 1960.

وفي السياق نفسه تقول مديرتها الحالية السيدة عيشة ملاي إبراهيم: «تعد هذه المدرسة من أقدم المدارس في العاصمة فعمرها يساوي عمر الدولة الموريتانية.. لذا بلغت من التآكل مبلغا مزريا، عانى منه تلاميذ المدرسة لسنوات؛ ما جعلنا نشاهد من حين لآخر تساقط قطع كثيرة من الخرسانة من سقف الفصول.. ولكن العناية الإلهية حالت دون أن يصاب أي من التلاميذ بأذى ولله الحمد.. ما جعلنا نقرر هجر بعض فصولها بسبب الرطوبة والأملاح التي فعلت فعلها في جدران القاعات وبلاطها.

وتحت ضغط الحاجة بدأ ت أشغال بناء مدرسة جديدة سنة 2018 من طرف مندوبية التضامن/ تآزر لاحقا وبالذات برنامج الشيلة، فقاموا بإزالة بعض الفصول المتهالكة وتشييد هذه البناية الجيدة والتي تتكون من ثمانية فصول وملحقاتها بما فيها خمس مكاتب للإدارة، وساحة للعب الأطفال».

أما السيد محمد محمود محمد سيدي من طاقم التدريس في المدرسة فيرى أن تدخل برنامج الشيلة جاء في وقته حيث أنقذ هذه المدرسة العريقة من الضياع.. فقد بلغ الوضع فيها من السوء والخطر حد التفكير بإغلاقها ودمج التلاميذ في إحدى مدارس المقاطعة، ويضيف:

«جاء تآزر ليشيد هذه المدرسة المكتملة والجيدة بكل المقاييس. وقد بدأت الأشغال فيها عام 2018 وانتهت في وقت قياسي عام 2019 ليتم استغلالها بداية هذا العام الدراسي الذي نحن في نهايته.

وبخصوص الطفلة عزيزة بنت أحمد (10 سنوات) فتقول أن التلاميذ جد مرتاحين في الفصول الجديدة، بعد أن عانوا لسنوات من القلق و الخوف من سقوط أسقف فصول المدرسة القديمة، وكانوا كثيرا ما تضيع عليهم أوقات الدراسة في انتظار تجفيف

الفصول من الرطوبة الصاعدة إليها من أرضية الفصل.

وعلى الطريق الرابط بين مستشفى الشيخ زايد ومنعطف محمد سالم الشهير تنتصب مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية بملحقها الجديد ذي الطابقين وسورها العالي الذي يضفي على المدرسة رونقا.. كانت المدرسة في أمس الحاجة إليه كما يقول مديرها السيد أحمدو السالك الذي قال: «هذه المدرسة قديمة تم بناؤها في ثمانينيات القرن الماضي كهدية من دولة العراق، وقبل تدخل مندوبية تآزر كانت تعاني من الاكتظاظ الشديد بسبب نقص الفصول وأعداد التلاميذ المتزايدة في كل سنة، كما أنها كانت مستباحة من الحيوانات السائبة كالحمير والكلاب والأغنام، وعرضة لعبث الفتية من أبناء الحي».

ويضيف: «في عام 2019 قامت مندوبية تآزر عبر برنامج الشيلة ببناء توسعة لهذه المدرسة.. وهي عبارة عن ثمانية فصول للدراسة جديدة مع بناء سور عال لحماية المدرسة بالإضافة إلى مرافق عمومية للتلاميذ، وقد ساهمت هذه التوسعة في حل مشكلة الاكتظاظ التي عانت منها المدرسة كثيرا».

وفي هذا الصدد يرى المعلم السيد الشيخ احميادة أن أكبر مشكلة تواجه اصلاح التعليم النظامي في البلاد هي الاكتظاظ الذي يقف حاجزا أمام توصيل المعلم أو المدرس المعلومة للتلاميذ بشكل صحيح، حيث يقول إنه في مدرسة فاطمة الزهراء قبل بناء التوسعة الجديدة كانت تلجئه الحاجة الى أن يجمع قسمين في فصل واحد، وهنا تدخلت تآزر في الوقت المناسب بشكل صحيح لحل مشكل كبير من مشكلات التعليم.

ويرى الطفل سيد ولد ألمين (إحدى عشرة سنة) أن التوسعة غيرت وجه المدرسة الى الأحسن.. منبها إلى غياب دورات المياه في السابق.. حيث كان التلاميذ يلجؤون في قضاء حاجاتهم إلى خلف الفصول...ما أعطى للمدرسة منظرا غير لائق، كما أننا كنا نجد صعوبة في متابعة الدروس بسبب الاكتظاظ، والحمد لله تغير الوضع وأصبحت المدرسة في أحسن حال.

وفي المنكب الغربي من مقاطعة دار النعيم على تخوم المطار القديم تقع مدرسة عبد العزيز سي الابتدائية، في حي بني على أرضية ملحية، تسببت الأملاح في تآكل جدران المباني بما فيها المدرسة، حيث يقول السيد جالو عثمان مدير هذه المدرسة: «لقد بلغت المدرسة من السوء والتردي حدا كبيرا بسبب الأملاح والمستنقعات حتى باتت تشكل خطرا على سلامة التلاميذ، وعندها قررت مندوبية تآزر ممثلة في برنامج الشيلة إعادة إعمار هذه المدرسة.. حيث تم وقف التدريس فيها لتوزع تلاميذها على مدارس المقاطعة. وباكتمال الاعمال سيعودون للدراسة فيها مع بداية العام الدراسي المقبل: 2020-2021 بعد اكتمل تشييد المدرسة في شكلها الحالي.

وتتوفر المدرسة على ثمانية فصول مجهزة بالمقاعد لجلوس التلاميذ مع مكاتب للإدارة وغرفة للحارس ومرافق عمومية وحائط كبير يحمي المدرسة، وهو إنجاز عظيم تم في وقت قياسي».

أما السيدة الل أخير بنت بندك عضو رابطة آباء التلاميذ، فترى أن الميزة الأهم في المدرستين الجديدتين هي وجود سور عال يحمي المدرسة وحراس يمنعون التلاميذ من الخروج أثناء أوقات الدراسة.. فآباء التلاميذ همهم الوحيد في المدارس العمومية الذي يؤرقهم طوال الوقت هو غياب سور يحمي المدرسة وحراس يمنعون الأولاد من التسرب من المدرسة، لذا كما تقول نثمن هذه المدارس الجديدة ونطالب بالمزيد.

من معاني الشيلة

تعريف ومعنى شيلة في معجم المعاني الجامع:

الشيلة لغة: (اسم)

والجمع: شَيَلات وشَيْلات

اسم مرَّة من شالَ.

وهو حجر ثقيل أو قطعة من حديد وغيره يَمتحنُ بها الرجُلُ قوَّته، برفعها عن الأرض.

ورجلٌ شَوِلٌ: نَشيطٌ سريع في عمله.

واصطلاحًا: فإن الشيلة فن شعبي من موروث الشعوب العربية. وتعتبر أحد أنواع الحداء، وهو التغني بالشعر، وتختلف الشيلة عن الموال والغناء، بأن الموال تكثر فيه أحرف المد، وهو أقرب للغة العادية مع كثرة المدّ. أما الشيلة فهي أقرب للغناء، وتستخدم فيها ألحان غنائية.

ويعد فن «الشيلة» من فنون الموروث الشعبي في الوطن العربي.

والشيلة فن جميل جدا وله مستمعون من كبار السن وتستخدم في المناسبات.. ولا تقتصر الشيلة على لحن معين، حيث يختار كل شاعر أو منشد اللحن المناسب لقصيدته.

وتستخدم سابقا في الإنشاد الإسلامي.. وتغنى في مديح الرسول عليه الصلاة والسلام.

انطباعات عن برنامج الشيلة

وحسب وجهة نظر الدكتورة أم المؤمنين مولود فإن المهمة الموكلة لبرنامج الشيلة مهمة أساسية وفي غاية الأهمية للمواطن الموريتاني البسيط.. لتركيزها على الجانب الاجتماعي الخدماتي أكثر من غيره؛ لأنه ببساطه يعنى بحياته اليومية ويمس الأساسيات المعيشة للسكان.. مشيرة إلى أن تقديم وتوزيع الخدمات الرئيسية التي كفلها النظام والتي تمس حياة كل مواطن وكل أسرة تقريبا على هذه الأرض تعد كذلك مؤشرا من مؤشرات الحفاظ على العدالة.

وفي هذا السياق تؤكد الدكتورة أنه باكتمال خطة العمل المرسومة من قبل الشيلة على مستويات عدة، يتعلق بعضها ببناء وترميم المنشآت التعليمية وكذا الصحية.. ترى أنه باكتمال تلك الخطة في أفق 2024؛ من الطبيعي جدا أن تحدث تطورات في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن تساير النمو السكاني وتتواءم مع الظروف.. يكون فيها المواطن الموريتاني أكثر تمتعا بتلك الخدمات.. وبالتالي أكثر نموا وأشد إحساسا بالعدالة.

منبهة إلى أن الغالبية العظمى من المواطنين ولاعتبارات عدة ممن ليست لديهم الوفرة المادية أو النفوذ لا يستطيعون أن يحصلوا على الخدمة ذاتها حيث لم يحصلوا بالقدر الكافي على خدمتي: التعليم والصحة.. لتظل حكرا على صاحب المال والنفوذ.. في وقت يفترض أن يكفل النظام لجميع الموريتانيين خدمات كل من الصحة والتعليم.. في وقت كان التعليم والصحة في بلادنا سلعة تجارية دون كوابح واضحة، لغير القادرين على دفع المقابل المادي تجاه تلك الخدمات.

وعن الطبقات الهشة وحظها من الخدمات تتساءل بنت مولود قائلة: هل الحكم على هؤلاء بالبقاء في دوائر الفقر والعوز والتخلف والمرض دون أن يتم إمدادهم بخدمات كما تخطط له الشيلة أمر مستساغ أو يمت إلى العدالة الاجتماعية بصلة؟

الشيلة من أولويات رئيس الجمهورية

أما الحقوقي عبيد إميجن يقول: «أنا لست متابعا جيدا لهذه البرامج ولم أتمكن من الاطلاع على العناصر والدراسات التي استندت إليها حتى أتمكن من تقييم الرؤى المتعلقة بمساراتها الحالية أو أثرها المستقبلي داخل الأوساط الريفية أو المناطق المعزولة والفئات المهمشة المستهدفة ببرنامج الشيلة، ولكن بإمكاني اعتمادا على الغلاف المالي المرصد لهذا البرنامج؛ وكذلك النوايا التي تضمنها الخطاب الرسمي والمتعلقة أساسا برصد الإمكانات المادية والبشرية الضرورية لإحداث تغيير إيجابي فيما يتعلق بأوضاع الشرائح الاجتماعية الأقل حظا؛ وخاصة ساكنة أحزمة الفقر من حول المدن الرئيسية؛ وضحايا الممارسات الاسترقاقية ومخلفاتها.

وعلى ذلك الأساس.. أعتقد أن استناد القائمين على هذا البرنامج على الوعود المتضمنة في برنامج تعهداتي يعطي للبرنامج مكانة السبق والأولوية لدى رئيس الجمهورية.. وهذا في حد ذاته أمر يعول عليه».

برنامَـــج أمل.. إرادة عُموميـــة لمُواجهة الفقر والإقصَاء والتَّهميش

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم/ كراي ولد احميد

تسعى الرؤية الطموحة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء التي اعتمدتها الدولة الموريتانية مؤخرا، إلى القضاء على الفقر والبطالة، وخلق فرص عمل جديدة، وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية للأسر الأكثر فقرا وتحقيق تنمية مندمجة توفر للمواطن الموريتاني وسائل العيش الكريم.

ولإحراز تقدم سريع يستجيب لمتطلبات المرحلة في هذا المجال وسعيا منها إلى ضمان مصدر رزق مستدام للمواطن، أصدرت رئاسة الجمهورية مرسوما في التاسع والعشرين من نوفمبر 2019، خاصا بإنشاء المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، وهو ما شكل تجسيدا لمرتكزات وقيم العدالة والمساواة والمواطنة وتعزيزا للحمة الاجتماعية وتكريسها بين المواطنين.

وتنفيذا لخطة عملها الرامية إلى محاربة الفقر والإقصاء والتهميش والعمل على تعزيز الانسجام الاجتماعي بمختلف أبعاده وتوفير متطلبات الحياة الأساسية بادرت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» إلى استحداث خمسة برامج رئيسية تختلف في نوعية الخدمات التي تقدمها، وتتحد في استهداف الطبقة المهمشة وتشمل هذه البرامج: «الشيله» و«البركة» و«داري» و«التكافل» و«أمل».

ويعتبر برنامج «أمل» أحد أهم ركائز الخطة الخماسية التي رسمتها «تآزر» لتحقيق أهدافها وتسريع وتيرة عملها، حيث يعنى بتسهيل ولوج الفقراء إلى الخدمات القاعدية وتحسين ظروف حياتهم كما يقوم بتعزيز فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي وحماية القدرة الشرائية وضمان الأمن الغذائي إضافة إلى تطوير التنمية الاقتصادية.

وأكد السيد الإمام ولد عبداوه، منسق برنامج «أمل» بالمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، لمندوب مجلة الشعب الشهرية، نجاعة استراتيجية تدخل البرنامج والدور الهام للعناصر الغذائية التي يقدمها مبرزا أن الأهداف الرئيسية للبرنامج تتمثل في تمكين المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المحدود من الحصول على المواد الغذائية الأساسية والتحسين من القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والهشة بوجه خاص،

مع وضع الاعتبار للجانب الجغرافي والاقتصادي ودعم تنمية المخازن الغذائية القروية وبنوك الحبوب في الوسط الريفي وشبه الحضري، مؤكدا أن العدد الإجمالي لدكاكين البرنامج بلغت 1756 دكانا تصل فيها نسبة تخفيض المواد الغذائية ما بين 26 و 45 %.

وبين السيد الإمام ولد عبداوه أن المواد الغذائية التي يقدمها البرنامج ويوفرها للمستهدفين تشمل مواد الأرز، والقمح، والسكر، وزيت الطبخ، والمعجونات الغذائية، وتصل فيها الحصة اليومية المعتادة المخصصة لكل أسرة إلى كيلوغرام من الأرز، وكيلوغرامين من القمح أو المعجونات الغذائية، ولتر من زيت الطبخ، وكيلوغرام من السكر، مشيرا إلى أن كل حانوت يوفر المواد المذكورة لـ200 أسرة في المعدل المتوسط.وفي إطار مساهمة البرنامج في محاربة البطالة، يضيف ولد عبداوه، أنه وفر 2734 فرصة عمل ما بين مسير، ومراقب، وحارس، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية..

وأوضح أن البرنامج وفر الموارد المالية المطلوبة لمفوضية الأمن الغذائي من أجل تزويد دكاكين

«أمل» للسنة الجارية 2020، رغم مخلفات جائحة كورونا الاقتصادية وانعكاساتها السلبية التي تعرض لها العالم بأسره نهاية السنة الماضية وبداية السنة الحالية.

وأضاف أن برنامج «أمل» قام بفتح وتزويد الدكاكين التابعة له في هذا العام وخاصة في شهر رمضان حيث زود عدة نقاط لبيع المواد الأساسية بأسعار مدعومة على مستوى مدينة نواكشوط، إضافة إلى توزيع البرنامج للمواد الغذائية لصالح 20000 أسرة في العاصمة نواكشوط بغية التخفيف من معاناة المواطنين جراء الآثار السلبية لوباء كوفيد 19 وكذا توزيع البرنامج لـ 1000سلة غذائية لصالح الأسر المتضررة جراء الفيضانات الأخيرة في مناطق باسكنو وعدل بكرو بولاية الحوض الشرقي...

واستعرض منسق برنامج «أمل» التحديات التي يواجهها البرنامج والمتمثلة في السعي إلى خفض تكاليف تسيير البرنامج وكذا التوزيع للدكاكين وتوفير الولوج الاقتصادي للمواد الغذائية وحصر الاستفادة على الطبقات الفقيرة والهشة مشيرا إلى أن الخطة المستقبلية تهدف إلى رفع كل التحديات.

ونوه السيد المنسق بالخطة والبرامج المستقبلية التي تعكف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» على تنفيذها والمتمثلة أساسا في ضمان مشاركة أكثر فاعلية للمستفيدين في تسيير البرنامج سعيا منها لتحقيق واستكمال أهدافها في الآجال المحددة وبطريقة صحيحة تراعي مصلحة المواطن الموريتاني في كل منطقة من الوطن مكونة دكاكين «أمل».

يقدم برنامج «أمل» خدمات يومية لمئات الآلاف من المواطنين، في مختلف ولايات الوطن، عن طريق ما يعرف بمكونة «دكاكين أمل»، التي

توفر لهم عبر المئات منها في شتى مناطق الوطن، أنواع مختلفة من المواد الغذائية الأساسية، كالأرز والقمح والسكر وزيت الطبخ والمعجونات الغذائية، بأسعار رمزية تدعمها الدولة لمساعدة الأسر الأكثر هشاشة من جهة، والمساهمة في استقرار أسعار هذه المواد في الأسواق الوطنية وتموينها الدائم من ناحية أخرى.

وتساهم مكونة دكاكين برنامج «أمل» الذي أسندته الحكومة الموريتانية، مؤخرا للمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر»، في تأمين الغذاء والتخفيف من معاناة آلاف الأسر ذات الدخل المحدود في الأرياف والقرى والأحياء الفقيرة في المدن، حيث توفر لهم عشرات آلاف الأطنان يوميا من المواد الغذائية الأساسية.

وأوضح السيد محمد ولد محمد عبد الله (مراقب أحد دكاكين «أمل» في مقاطعة السبخة)، لمندوب مجلة «الشعب»، أن أسعار المواد الغذائية المقدمة هي، 130 أوقية قديمة لكيلوغرام الأرز، و160 أوقية قديمة لكيلوغرام السكر، و300 أوقية قديمة للتر زيت الطبخ، و200 أوقية قديمة لكيلوغرام المعجونات الغذائية.

وأضاف أن الكمية التي يوفرها الدكان الواحد يوميا للبيع بهذه الأسعار الرمزية تصل 200 كيلوغرام من الأرز، و100 كيلوغرام من السكر، و60 لترا من زيت الطبخ، و80 كيلوغراما من المعجونات الغذائية، منبها إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعا في الإقبال على مادتي الأرز والمعجونات الغذائية من طرف المواطنين عكس ما هو حاصل مع السكر والزيت.

وبين ولد محمد عبد الله أنه واكب العمل في هذا البرنامج منذ 2012 مستطردا المراحل التي مر بها انطلاقا من التعاقد والتسيير من طرف إدارة حماية المستهلك ثم الوزارة الأولى وبعدها وزارة التجارة والسياحة ليتحول بعد ذاك إلى إدارة سونمكس وبعدها إلى مفوضية الأمن الغذائي التي تحول منها إلى برنامج «أمل» في شكله الحالي والذي أصبح تابعا للمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء « تآزر»، التي تم

استحداثها مؤخرا بقرار من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وأشار إلى أن العمال في هذا البرنامج الموجه بالأساس إلى الطبقات المهمشة وللرفع من المستوى المعيشي للمواطنين الأكثر هشاشة، لا يتمتعون بعقود مع الإدارة التي يعملون معها، وهو ما يشكل هاجس عدم طمأنينة لدى هؤلاء العمال.

وللدفاع عن مصالحهم قرر هؤلاء العمال، يضيف السيد محمد ولد محمد عبدا، ترخيص نقابة مطلع السنة الماضية مقرها في العاصمة نواكشوط، وتضم غالبية العمال وتسعى إلى الدفاع عن حقوق عمال البرنامج، الذين قضوا عدة سنوات في خدمة الوطن، وتسوية وضعيتهم بعد تراجع الجهات المختصة عن إبرام العقود السنوية التي اعتادها هؤلاء العمال مما قد يعرض حقوقهم للضياع في أي وقت.

وختم السيد محمد ولد محمد عبد الله قوله بأن بعض دكاكين «أمل» لا تتوفر بشكل تام الآن، على المواد الغذائية المعتادة والمطلوبة، مما أدى إلى إغلاقها منذ ثلاثة أشهر في العاصمة انو كشوط، وسبعة أشهر على مستوى الولايات الداخلية.

وهكذا ساهم برنامج» أمل» بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي ومحاربة البطالة، عن طريق خلق عديد فرص العمل لصالح مسيري هذه الدكاكين إضافة إلى تأجير كثير من المخازن من لدن السكان المحليين وكذا التعاقد في مجال النقل مع مقدمي خدماته على المستوى المحلي، مما كان له الدور الحاسم في تحسين الظروف المعيشية للسكان في الأرياف والتجمعات الحضرية وشبه الحضرية عبر توفير المواد الغذائية المذكورة والتموين الدائم للأسواق المحلية بها.

أهداف برنامج أمل

تسعى المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» من خلال برنامج «أمل» إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر برامجها ومشاريعها، والتي من أبرزها تحقيق تنمية مندمجة داخل الحيز الجغرافي للفقراء من خلال عملية شاملة للتخفيض الملموس للهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وإخراج أكبر عدد ممكن من الأسر الموريتانية من دائرة الفقر.

ولتحسين ظروف الفقراء والسماح بدمجهم اجتماعيا واقتصاديا عكفت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء «تآزر» على وضع إستراتيجية محكمة عبر مجالات الترقية الاجتماعية والاندماج الاقتصادي وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية.

ويهدف برنامج «أمل» إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه وحماية القدرة الشرائية للمواطن الفقير عبر تقديم الدعم والمساعدة بصورة متواصلة وتوزيع المواد الأساسية التي توفرها الدكاكين التابعة للبرنامج في كل منطقة من المناطق المستهدفة.

ولتعزيز الولوج الجغرافي للمواد الغذائية الأساسية وضع برنامج «أمل» تصور آلية جديدة لتوزيع المواد الغذائية الضرورية كما قام بتطبيق نظام التوزيع الجديد وتفعليه وهو ما من شأنه أن يساهم في تسهيل العملية وانسيابيتها.

وتسعى المندوبية من خلال برنامج «أمل» إلى المساعدة في استحداث وإيجاد مسطرة نظامية تسيطر على أسعار المواد الغذائية مع تحديد قابلية الدعم للسلة الغذائية وتحديد محتواها ومستواها المخصص للفقراء

وأصحاب الدخل المحدود.

وتقوم المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الاقصاء «تآزر» ممثلة في برنامج «أمل» بدعم وتطوير المخزونات الغذائية القروية وبنوك الحبوب وهو ما يستدعي منها تقييم وتحسين مقاربتها في هذا المجال وتفعيلها وتوسعة شبكة مخزوناتها الغذائية القروية وبنوك الحبوب فيها.

إستراتيجية تدخل برنامج «أمل»

يمثل تحويل السجل الاجتماعي إلى أداة عمل مركزية أحد العناصر الأساسية لاستراتيجية تدخل برنامج «أمل» وذلك من أجل إيجاد قاعدة بيانات تتوفر على معلومات لأكبر عدد من الأسر الفقيرة والمناطق السكنية المتواجدة فيها، وتعطي الصورة العامة المتعلقة بتوفر الخدمات وطبيعة النشاط الاقتصادي والحياة الجمعوية في الأماكن المستهدفة.

وتستهدف مندوبية «تآزر» ما يقارب 187 بلدية من مجموع بلديات الوطن، التي تسجل نسبة فقر تساوي أو تزيد على المعدل الوطني البالغ 31 %، وهو ما تسعى المندوبية من خلاله إلى تركيز نشاطها لاختيار مائتي ألف أسرة تمثل أكثر الأسر هشاشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وتعكس دقة اختيار المندوبية إجراءاتها المختلفة لتحقيق الوصول إلى النتائج الملموسة التي تقبل القياس.

ولترسيخ ديناميكية على المستوى المحلي قابلة للتوسع والاستمرارية، تعمل المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» على تحقيق نتائج سريعة وفق خطة خماسية تطمح من خلالها إلى وضع ديناميكية محلية سريعة وقوية، ستعمل المندوبية عبر الزمن على دعمها وتوسعيها مع اعتماد مقاربة عمل تتسم بالجدية والشمولية والفاعلية مع وضع خطط تنموية تقوم على خمسة محاور هي الاستهداف والتشخيص والصياغة والانخراط والاستغلال.

ويعتبر تثمين المبادرات المحلية والاستفادة من القدرات والإمكانيات الكامنة بها، أحد عناصر استراتيجية برنامج «أمل»، إضافة إلى إشراك القوى الحية المستهدفة والتشاور مع أصحاب الرأي والجمعيات القروية وأصحاب الكفاءات ولجان الترقية الاجتماعية والعمد والمستشارين البلديين والمجالس الجهوية.

وانطلاقا من هذه الرؤية تنفذ المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» خطة عملها للخروج بأكبر عدد من المواطنين من دائرة الفقر والقضاء على عوامل الهشاشة بشكل عام. وتعمل إستراتيجية «تآزر» على دعم وتشجيع الأنشطة الجماعية وتنمية الجمعيات القروية نتيجة العدد الكبير للتجمعات السكنية والذي يبلغ حوالي 9000 قرية، مما يبرهن على الانتشار السريع للتقري الفوضوي مع الضعف الديمغرافي الملاحظ في أغلبها، مما يستدعي ضرورة التجميع القروي عن طريق خطوات مدروسة تحفز الأسر والقرى على هذه السياسة بتسهيل وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية.

وتوصي الاستراتيجية بأهمية عمليات التعبئة والتحسيس التي تقوم بها المندوبية سعيا منها إلى مشاركة الفاعلين الجمعويين بمختلف مشاربهم واختصاصاتهم من قادة رأي وناشطين في المجتمع المدني ومقاولين مستقلين وأصحاب المؤسسات الصغيرة وغيرهم لتنفيذ المشاريع المبرمجة التي من شأنها القضاء على الفقر وخلق تنمية شاملة...

برنامج داري لتحسين ظروف السكان وترقية السكن الاجتماعي:

أكبر مشروع للسكن الاجتماعي يسعى لتحسين ظروف الفئات الهشة في مناطق واسعة من البلاد

إعداد: أحمد ولد مولاي امحمد ـ سارة بنت الناجي

يعتبر برنامج «داري» أحد برامج المندوبية الوطنية للتضامن ومحاربة الإقصاء «تآزر» الذي من شأنه أن يرفع من المستوى المعيشي للفئات الهشة في المناطق المستهدفة، وذلك عبر تشييد آلاف المساكن الاجتماعية الملائمة وتوفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصحة وتعليم وأمن وبنى تحتية مختلفة.

ووفق المنسق الوطني لبرنامج داري فإن هذا البرنامج يعتبر بالغ الأهمية بالنسبة لبلدنا ومجتمعنا وللمستهدفين به بعد تحديد المستفيدين من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها بعثات تآزر وشملت أزيد من 2400 منطقة وتم تحديد المستهدفين فيها حسب معياري نسبة الفقر التي تم تحديدها بـ 31% والكثافة السكانية، حيث ستستفيد من تدخل برنامج داري كل قرية تضم 150 أسرة فما فوق. وبالتالي فلدى البرنامج حاليا أزيد من 2400 أسرة على امتداد التراب الوطني ستشكل أولوية اهتمام البرنامج خلال سنته الأولى ويتوقع المنسق الوطني للبرنامج أن تكون الآفاق واعدة بإذن الله.

كما ستستفيد عشرة آلاف أسرة من برنامج داري التابع للمندوبية «تآزر» في الفترة الممتدة حتى 2024 ضمن خطة خماسية تسعى للتحسين من الظروف المعيشية للأسر الأكثر هشاشة في الوسطين الحضري والريفي، وذلك من خلال عمليات مسح ميدانية مكنت حتى الآن من تحديد المناطق المستهدفة في المرحلة الأولى لتنفيذ هذا البرنامج، حيث انتدبت المندوبية بعثات متخصصة إلى مختلف مناطق البلاد لترتيب أولويات تدخل برنامج «داري» انطلاقا من معايير محددة وموضوعية وهي نسبة الفقر العالية وهشاشة المساكن المستهدفة وخاصة في الوسطين الحضري والريفي.

وتسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى ترقية السكن الاجتماعي وتحسين ظروف حياة الطبقات الهشة والسكان الأكثر فقرا في المدن الكبرى والتجمعات القروية في مختلف أنحاء التراب الوطني.

ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التجمع القروي (التقري) وتجميع القرى الصغيرة والتجمعات السكنية في تجمع أكبر، وتطوير السكن الاجتماعي بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للساكنة الأكثر احتياجا وهشاشة.

ويعتبر التجمع القروي هو مجال تدخل ذو أولوية في إطار برامج «تآزر» وذلك لأهميته القصوى في تسهيل الولوج إلى الخدمات الأساسية بمعناها الواسع حيث يسعى إلى:

أ- تطوير عرض متكامل من الخدمات الأساسية التي تسهم في التشجيع على التقري المتمثل في تجميع القرى والتجمعات في تجمع واحد بطلب من مسؤولي القرى المتطلعة للاستفادة من البرنامج.

ب- تشجيع الساكنة على تقديم طلبات التقري لما يحويه العرض من عناصر جاذبة

ج- إيصال هذا العرض المتكامل للتجمعات المحلية الراغبة في التجمع آلية الولوج للسكن الاجتماعي في أماكن التجمعات الريفية:

ومن أجل تعزيز جاذبية التجمع القروي، ستقوم تآزر بالمساعدة في إنشاء مساكن اجتماعية ذات جودة في أماكن التجمعات وبأعداد معتبرة وبتكاليف منخفضة بفضل الصيغ التقنية المبتكرة وباستخدام أدوات محلية مع خلق نشاطات مدرة للدخل أو وظائف طويلة الأمد مع الدفع باتجاه ظهور تعاونيات للبناء على المستوى المحلي.

الولوج للسكن الاجتماعي في المناطق الحضرية الهشة:

وفي هذا الصدد سيتم بناء 10.000 عشرة آلاف مسكن اجتماعي في الأحياء الهشة داخل المدن الكبيرة في

أجل أقصاه عام 2024 تستفيد منه عشرة آلاف أسرة فقيرة وسيتم تنفيذ هذا البرنامج حصرا في مناطق تدخل تآزر.

مخطط تدخل برنامج داري:

ويعتمد التدخل على عدة إجراءات، حيث يتمثل الإجراء الأول في تحديد المناطق المستهدفة وتأمين الملكية العقارية، فيما يتمثل الإجراء الثاني في إعداد دراسة ميدانية عن الوضعية التي تمكن من تحديد السكان المستهدفين من العملية، أما الإجراء الثالث فيركز على تطوير الهندسة الاجتماعية في إطار البرنامج لتحسيس الساكنة المستهدفة من مشروع السكن الاجتماعي والتعريف بأنواع السكن المزمع تشييدها، أما الإجراء الرابع فيتمثل في استهداف الأسر الفقيرة والتي تحق لها الاستفادة من قطع أرضية في إطار البرنامج السابق لكنها عاجزة عن تأهيلها بسبب عامل الفقر، بالإضافة إلى تسهيل الولوج للوثائق الخاصة بالأراضي للأسر المعنية وتحديد الأسر الفقيرة التي ستستفيد من المشروع.

ويسعى المشروع إلى تحسين ظروف الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية الهشة، وتخصيص أراض سكنية للأسر الفقيرة القاطنة في المناطق الحضرية الهشة كما يهدف لتوفير سكن ملائم للأسر الفقيرة في المناطق الحضرية المؤهلة حديثا.

التجمع القروي

ويسعى البرنامج إلى دعم تنظيم وتجهيز وتمويل تعاونيات البناء، كما يسعى لتعبئة الدعم المالي من أجل تشييد المساكن الاجتماعية في مواقع التجمع القروي فضلا عن تهيئة وتطوير مواقع التجمع القروي وذلك بدءا بتعبئة وتحسيس السكان المستهدفين حول إيجابيات التجمع القروي ثم إنجاز البنى التحتية الخدمية وترقية الأنشطة الاقتصادية في مواقع التجمع القروي المستهدفة.

إنشاء واستصلاح مواقع التجمع القروي

ويهدف البرنامج من خلال إنشاء واستصلاح مناطق التجمعات القروية لتسهيل نفاذ الأسر الفقيرة والساكنة الأكثر هشاشة للخدمات الأساسية والموجودة في هذه التجمعات بهدف تحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية وتوفير سكن جماعي للموظفين والعاملين في هذه المناطق وقد وصلت طلبات التجمعات القروية إلى حدود مائة طلب وستتم المصادقة على هذه الطلبات في أفق 2024 وستستفيد 75 من هذه التجمعات من بنى تحتية قاعدية في إطار برنامج تآزر وسيتم تشييد 75سكنا جماعيا لصالح الموظفين والعاملين في هذه المناطق.

المؤشرات والنتائج

وتظهر المؤشرات عدد الحملات التحسيسية المقام بها في المناطق الريفية وعدد الأسر الموجودة في التجمعات القروية والتي ستستفيد من خدمات المشروع وعديد الوحدات السكنية الجماعية المشيدة والموضوعة تحت تصرف الموظفين والعاملين في هذه المناطق، وكذلك البنى التحتية القاعدية والمشيدة في التجمعات القروية.

السيد عبد القادر محمد اسليمان المنسق الوطني لبرنامج داري في مندوبية تازر لـ «الشعب»:

يهتم برنامج داري بتجميع القرى والأحياء الهشة في الوسط الحضري والأرياف بغية تحسين المستوى الحياتي للأسر الفقيرة

تم تشخيص مناطق المستهدفين وتم رصد 200 مليار أوقية قديمة على مدى خمس سنوات بمعدل 40 مليارا للسنة

قال المنسق الوطني لبرنامج داري التابع للمندوبية العامة «تآزر»، إن برنامج داري جاهز لبدء تنفيذ أعماله التي تستهدف الأسر الهشة في الوسطين الحضري والريفي.

وأوضح المنسق العام السيد عبد القادر ولد محمد ولد اسليمان في حديث خص به يومية «الشعب» عن برنامج داري وما تم تحقيقه من خطوات عملية حتى الآن، أن رئيس الجمهورية رصد 200 مليار أوقية على مدى خمس سنوات، بمعدل 40 مليار أوقية سنويا وذلك لتحقيق إنجازات كبرى لصالح الفئات الهشة في المجتمع الموريتاني، مؤكدا أن برنامج داري قد انطلق بالفعل بعد قيام المندوبية العامة بتشخيص ميداني للمواقع والأسر المستهدفة على امتداد التراب الوطني.

وأوضح المنسق الوطني لبرنامج داري أن هناك 2400 أسرة هشة تم تحديدها في عدة مواقع على امتداد التراب الوطني، وفق تشخيص ميداني وعلمي، ستستفيد من تدخلات البرنامج لإنجاز مساكن اجتماعية لائقة لهذه الأسر الهشة.

وتحدث المنسق الوطني عن المعايير التي يتم على أساسها تحديد المستفيدين من تدخلات البرنامج وهم بالأساس الأسر التي تقيم في مساكن هشة داخل المناطق المستهدفة، وهم بالأساس الفقراء الذين يصل معدل فقرهم 31%.

وأوضح السيد عبد القادر اسليمان أن المناخ العام تمت تهيئته لانطلاقة ناجحة للبرنامج ويتوقع نتائج إيجابية ذات أثر طيب على الفقراء المستهدفين وعلى الوطن بشكل عام.

وهذا نص الحوار:

الشعب: ما هو برنامج داري وما هي أبرز أهدافه؟

المنسق عبد القادر: أنشئ برنامج داري من أجل تحسين الإطار الحياتي للمواطن الموريتاني وخاصة الفئات الهشة من المجتمع.

ويتألف هذا البرنامج من مكونتين أساسيتين إحداهما تعنى بالسكن الاجتماعي للفئات الهشة الموجودة في الأحياء الفقيرة بالوسط الحضري، والمكونة الثانية تُعنى بتجميع القرى والتجمعات السكنية في الأرياف. وبالتالي فبرنامج داري يهتم بتحسين ظروف سكن الفئات الهشة في الوسط الحضري وفي الريف.

الشعب: ما هي أبرز الخطوات التي قام بها برنامجكم حتى الآن في سبيل إنجاز مهامه وتحقيق أهدافه الاجتماعية في مجال تشييد مساكن اجتماعية لائقة للأسر الهشة؟

المنسق عبد القادر: فيما يتعلق بما تم تحقيقه من خطوات تم القيام بعمليات تشخيص ميدانية للنشاطات التي سيتم على أساسها إعداد برامج تنموية استعجالية، وعلى سبيل المثال تم حتى الآن تشخيص وضعية ثلاثة تجمعات قروية أحدها في مقاطعة آمورج بولاية الحوض الشرقي والثاني في بلدية ولد امبني بولاية كيدي ماغه والثالث في ولاية لبراكنه في بلدية دار العافية، وهناك تشخيص ميداني رابع قيد الدراسة سيتم على مستوى مقاطعة بئر أم اكرين بولاية تيرس زمور. وهكذا فنحن أمام أربعة مناطق جرى تشخيص وضعيتها وإعداد العدة لانطلاقة برنامج داري على مستواها خلال سنته الأولى.

وسيتم قريبا إيفاد أول بعثة لجمع المعلومات الضرورية بغية انطلاق البرنامج بالتنسيق مع المواطنين في القرى والتجمعات السكنية في سبيل تجميع هذه القرى والتجمعات التي قدم أهلها طلبات لتجميعهم في تجمع سكني موحد حتى نتمكن من إحصاء عدد الأسر في هذه القرى الراغبة في الاندماج وإحصاء المنشآت الموجودة بما يمكن من إنجاز منشآت جديدة تلبي احتياجات السكان في مجال الكهرباء والماء والصحة والتعليم والسكن بطبيعة الحال.

الشعب: ما هي المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الفئات الهشة التي يحق لها الاستفادة من تدخلات برنامج داري؟

المنسق عبد القادر: فعلا هناك معايير واضحة ومحددة لاستفادة المواطنين من تدخلات البرنامج للاستفادة من برنامج السكن الاجتماعي ومنها:

- أن يكون المستفيد موجودا في مناطق الاستهداف وهي المناطق الهشة في الوسطين الحضري والريفي.
- أن يكون المستهدف مقيما في سكن هش من عريش أو خيمة ونحو ذلك.
- نسبة ومستوى الفقر، والتي يتم الاعتماد فيها على سجل اجتماعي وفق إحصاء شامل حدد ما بين 150 ألف أسرة إلى 200 ألف أسرة كأسر فقيرة تعيش في مساكن هشة.

وعلى مستوى الريف، وفيما يتعلق بمكونة تجميع القرى والتجمعات السكنية فإن أول خطوة هي قيام مسؤولي هذه القرى بتقديم رسالة جماعية تطالب بتجميع قراهم وتجمعاتهم السكنية في تجمع واحد وتوجيهها إلى العمدة الذي سيحيلها إلى الحاكم والذي سيحيلها إلى الوالي والذي سيحيلها بدوره إلى المندوب العام لتآزر لتحصل الموافقة ومن ثم مباشرة التدخل للقيام بالإجراءات اللازمة التي من شأنها تحقيق تطلعات المواطنين في الحصول على مساكن اجتماعية لائقة ومختلف الخدمات الأساسية الأخرى من صحة وتعليم وماء وكهرباء وغير ذلك من الخدمات الضرورية.

الشعب: هناك مواطنون يعيشون في مساكن هشة لكنهم لا يقيمون في الأطراف وبعضهم يحرسون منازل قيد الانشاء ويقيمون فيها وعند اكتمالها يبحثون عن أخرى لحراستها والإقامة فيها، فهل هؤلاء ضمن المستهدفين؟

المنسق عبد القادر: لقد خططت الدولة واستصلحت أراض سكنية ووزعتها في مناطق مختلفة مثل بعض أحياء العاصمة نواكشوط، كالترحيل مثلا، حيث حصل المواطنون على قطع أرضية مستصلحة ومرقمة ومنظمة ضمن مخطط عمراني رسمي، لذلك فبرنامج داري يستهدف الدرجة الأولى الأسر التي تملك قطعا أرضية مرخصة لكن مساكنها هشة لأن المعيار الأول لتدخلنا هو توفر الأمانة العقارية، لذلك حددنا مناطق هشة تقيم فيها أسر فقيرة ليست لديها إمكانيات لبناء مساكن لائقة، حيث يتدخل البرنامج لبناء مساكن اجتماعية مناسبة.

ولا شك أنكم تدركون أن لدينا عشرات آلاف الأسر التي تملك قطعا أرضية لكنها تقيم في مساكن هشة ليست مناسبة للسكن لذلك فبرنامج داري يستهدف هذه الأسر الهشة بشكل أساسي.

الشعب: ما هو توقعكم لمدى نجاح برنامج داري على المدى القريب والمتوسط؟

المنسق عبد القادر: نتوقع انطلاقة سريعة وفعالة للبرنامج في سبيل تحقيق أهدافه التنموية والاجتماعية الكبيرة خاصة وأنه قد تمت تهيئة المناخ العام لتحقيق نجاح باهر ونتائج مرضية، حيث رصد رئيس الجمهورية مبلغ 200 مليار أوقية على مدى خمس سنوات بمعدل 40 مليار أوقية للسنة، وهي ميزانية جاهزة، ولكل برنامج ميزانيته الخاصة به، وقد بدأت المرحلة الثانية باكتتاب القدرات البشرية الأساسية حيث يوجد إلى جانب كل منسق أطر ورؤساء مشاريع وغيرهم.

صحيح لقد أثر تفشي كوفيد 19 على انطلاقة العمل مثلما أثر في جميع الدول وعلى جميع اقتصاديات ونشاطات الدول، ولكن الأمر الآن أفضل حيث يمكننا القول إننا بدأنا في تنفيذ برامجنا عمليا ونتوقع نتائج ايجابية على المدى القريب والمتوسط بإذن الله حيث نتوقع العمل بوتيرة أسرع وذلك بفضل عمليات التشخيص الميدانية للمواقع المستهدفة في المراحل الأولى.

ولا شك أن هذا البرنامج يعتبر بالغ الأهمية بالنسبة لبلدنا ومجتمعنا وللمستهدفين به بعد تحديد المستفيدين من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها بعثات تآزر وشملت أزيد من 2400 منطقة وتم تحديد المستهدفين فيها حسب معياري نسبة الفقر التي تم تحديدها بـ 31% والكثافة السكانية، حيث ستستفيد من تدخل برنامج داري كل قرية تضم 150 أسرة فما فوق. وبالتالي فلدينا حاليا أزيد من 2400 أسرة على امتداد التراب الوطني ستشكل أولوية اهتمام البرنامج خلال سنته الأولى ونتوقع أن تكون الآفاق واعدة بإذن الله.

البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية (تكافل)..

جُهود لتنمية الانسجام المجتمعي والقضاء على الفقر

إعداد: سيدي محمد ولد متالي ـ بلقيس بنت اسماعيل

أطلقت الحكومة الموريتانية مشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي، وبإشراف المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)، وتأتي المرحلة الثانية من هذا المشروع لزيادة كفاءة وفاعلية شبكات الأمان الاجتماعي الوطني وتزويد الأسر الفقيرة والهشة ببعض المتطلبات الخاصة بها، من خلال التحويلات الاجتماعية الموجهة بما في ذلك مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، يعمل في إطارها البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية (تكافل) عبر مكوناته المختلفة، لخلق واقع مادي ومعنوي أفضل للمواطنين في المناطق الأشد معاناة من الفقر ومخلفات العبودية. عمل يعكس جانبا من رؤية شاملة يجري العمل من قبل السلطات على تجسيدها واقعا، رؤية لوطن تتلاشى فيه الفوارق وتنشأ الأجيال فيه على معاني الأمان والانسجام.

مكونات المشروع

رغم الظروف الخاصة التي فرضتها جائحة كوفيد 19 فقد استطاع المشروع المجتمعي (تكافل) قطع خطوات مهمة في طريق تحقيق أهدافه، عبر مكونات ثلاث متكاملة:

1- تحسين فعالية البرامج الاجتماعية الحكومية من خلال تحيين السجل الاجتماعي وتحسين استخدامه وتعزيزه، حتى يتكيف مع مستجدات الوضعية الاجتماعية العامة للوطن، ويشمل أكبر عدد ممكن من المستهدفين، هذا فضلا عن إدماج أسر اللاجئين المؤهلة ودعم استخدام السجل الاجتماعي للأغراض العملية الاستراتيجية.

2- توسيع برنامج التكافل ليكون أكثر استيعابا ونجاعة وقابلية لتغطية الأسر الفقيرة بصفة شاملة، إضافة إلى تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة، هذا وسيعمل البرنامج على تسهيل التسجيل لدى الحالة المدنية وإعادة اعتماد وتطوير استراتيجية الخروج من الفقر.

3- تصميم وتعزيز وتنفيذ نظام الاستجابة للصدمات ويهدف لمساعدة الأسر الهشة والتفاعل مع الصدمات المناخية التي تسبب انعدام الأمن الغذائي.

«تكافل» والترقية الاجتماعية

بالموازاة مع الدعم المالي الذي يقدمه للأسر الفقيرة، يقوم برنامج تكافل

بتنظيم حلقات توعية اجتماعية، تركز على النظافة والصحة والتغذية السليمة والنمو الجسمي والعاطفي للطفل، وتشهد حلقات النقاش هذه إقبالا كبيرا من المواطنين الذين يتطلعون لمعرفة كل ما يؤثر على صحتهم وصحة أبنائهم من حيث تربيتهم ووقايتهم من الأمراض وحماية بيئتهم بصفة عامة.

كما يعمل تكافل على توعية المواطنين المستهدفين حول صيانة البيئة خاصة ضد الممارسات المضرة بها، ويلزم البرنامج مستهدفيه بحضور هذه الحلقات والالتزام التام بذلك وأي قطيعة معها تجر إلى المعاقبة بتعليق التحويلات المالية، ويرفع التعليق مباشرة حين يعود المستهدف إلى حلقات التوعية والتهذيب هذه.

تأثير ملموس

يقول القائمون على البرنامج إنه برغم العرقلة التي سببتها ظروف انتشار وباء كورونا إلا أنهم رصدوا مؤشرات إيجابية لانعكاسه على المستهدفين، خاصة في ما يتعلق بإقبال النساء الحوامل على نظام الكلفة الجزافية وهو برنامج يتكفل بنفقات متابعة المرأة الحامل وكذلك تكاليف الوضع، مقابل مبلغ يتراوح بين 500 إلى 600 أوقية جديدة.

ومن خلال زيادة عدد النساء المقبلات على البرنامج الجزافي يمكن قياس القدرة الشرائية للمستهدفين والعناية المعطاة لصحة الأم والطفل في منطقة آفطوط الشرقي المصاقب لجيوب الفقر.

مسؤول الإعلام في برنامج تكافل السيد محمد أحمد ولد اباتي يقول إنهم لاحظوا تقدما طفيفا في الإقبال على التمدرس في المناطق المغطاة بالتحويلات المالية، ويؤكد أن المنعشين المحليين يبذلون جهودا مهمة لتعبئة المواطنين على الاهتمام بالصحة والتمدرس، جهود تواصلت -وإن بوتيرة أقل- في ظل اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا.

ويضيف مسؤول الإعلام بالبرنامج سيعمل على إيجاد فرصة للأسر التي خرجت من حلقة الفقر من أجل الحصول على دخل مستمر من خلال تمويل نشاط مدر للدخل.

ويعتبر السيد محمد أحمد أن مدينة «امبود» من أبرز النماذج على نجاح البرنامج ونجاعة التدخلات التي يقوم بها البرنامج حيث يتم تحويل مبلغ 75 مليون أوقية قديمة كل 3 أشهر لصالح 5098 أسرة فقيرة، كما أن ضخ هذا المبلغ يوفر سيولة للتجار في المنطقة ويخلق حركية اقتصادية.

عمل وطموح للأفضل

يرمي البرنامج في مرحلته الثانية إلى توسيع التحويلات النقدية لصالح الأسر الأكثر فقرا لتشمل 70 ألف أسرة سنة 2020 و100 ألف أسرة سنة 2021 هذا من الناحية الكمية أما من الناحية الكيفية فإن البرنامج في مرحلته الثانية سيرفع التحويلات المالية بصيغة تدريجية لتتضاعف في أفق سنة 2024.

وينحصر ميدان تدخله حاليا في ولايات كيدي ماغه، وكوركول، والحوض الغربي، إضافة إلى مقاطعتي كنكوصة وباركيول في لعصابة، لكن من المقرر أن يتوسع نطاق عمله ليشمل في نهاية العام 2020 جميع مقاطعات الحوض الشرقي، وستتخذ بعض الإجراءات من أجل استفادة 4 مقاطعات من لبراكنة ومقاطعتين من ولاية الترارزة.

من خلال هذه الصورة يتضح أن البرنامج يستهدف مناطق الكثافة السكانية في البلاد، كما أنه يعمل على تتبع جيوب الفقر ومخلفات الاسترقاق، من أجل حسر الهوة بين فئات المجتمع والقضاء على الشرائحية والطبقية التي تنافي فكرة المجتمع الموحد تحت مظلة الدولة.

برنامـــج «البركـــة»:

دعم متعدد الأوجه للمجموعات الهشة في المناطق الريفية

با عبد الرحمن

يرمي برنامج البركة التابع لمندوبية «تآزر» إلى تطوير الدمج الاقتصادي للمجموعات الهشة في المناطق الريفية وخلق أنشطة مدرة للدخل وتوفير فرص عمل مناسبة ودائمة، إضافة إلى دعم أفراد الأسر الفقيرة والهشة في الشعب الاقتصادية الواعدة.

ويتكون هذا البرنامج من عدة مشاريع تتعلق أساسا بالأنشطة المدرة للدخل وبالدمج في الشعب الفلاحية وبالدمج في الأنشطة الاقتصادية الواعدة وبالدمج المالي والقروض الصغيرة وبتنظيم المجموعات القروية وتسييرها.

وأوضح منسق البرنامج الدكتور محمد دحيد ولد اسلمو في لقاء مع الوكالة الموريتانية للأنباء، أن برنامج البرك حقق مكاسب، رغم التحديات التي طرحتها جائحة كورونا، تمثلت في وضع خطة عمل طموحة وهادفة وموجهة بغية الوصول إلى الأهداف المرسومة.

وأضاف أنه تم في هذا الإطار إكمال الأشغال في أربعة سدود كبيرة، اثنان في لبراكنة وواحد في لعصابة وواحد في الحوض الشرقي، مما مكن من استصلاح 632 هكتار إضافية لتحسين الزراعات الفيضية وما خلف السدود.

وأكد أن البرنامج يتطلع إلى إطلاق كل المشاريع المزمع تنفيذها في إطار برنامج خاص بمناسبة عيد الاستقلال الوطني، حيث سيتم إطلاق دراسات لانجاز عشرة سدود كبيرة في عموم الولايات الداخلية واستصلاح 120 هكتار لزراعة الخضروات و20 ألف هكتار لزراعة المحاصيل التقليدية، إضافة إلى دمج وتأطير عدد من التعاونيات الناشطة في مجال زراعة الأعلاف الخضراء في حوض اللبن «الحوضين ولعصابة» وتمويل وتهيئة واحة بولحراث النموذجية في ولاية لعصابة لفائدة 30 تعاونية تابعة لقرية بولحراث إلى جانب تمويل أنشطة مدرة للدخل خاصة بساكني «دالي كيمبا 2» بمقاطعة تمبدغة في بلدية كومبي صالح بولاية الحوض الشرقي.

وقال الدكتور محمد دحيد ولد اسلمو إنه سيتم كذلك إطلاق مشاريع مندمجة على مستوى بعض المناطق الرطبة في مرحلة تجريبية، كبحيرة كنكوصة وكارلا وأدي شيهيب التابعة لمقاطعة كنكوصة والغرغار وانغوغل في الحوض الغربي.

وأشار إلى أن البرنامج يقدم قروضا موجهة للأسر الهشة والفقيرة وأصحاب الحرف الصغيرة بدون فوائد «قروض حسن» ويكون جزء منها منحة والباقي يتم تسديده بشكل ميسر.

هذا ويبلغ الغلاف المالي لبرنامج البركة 850 مليون أوقية جديدة بتمويل من الموارد الذاتية للدولة إضافة إلى تمويلات من بعض الشركاء في التنمية ستصل لاحقا.

الحمايـــــة الاجتماعيـــــة:

محور رئيسي في برنامج رئيس الجمهورية

يحفظو ولد زين

يشكل برنامج رئيس الجمهورية (تعهداتي) في محوره المتعلق بالضمان الاجتماعي، عنصراً أساسياً لتحقيق العدالة ومكافحة الفقر في موريتانيا.

وإدراكا منه لحقيقة أن الحماية الاجتماعية حق يجسد العهد الوطني بين الدولة والمواطنين حيث يعزز التماسك الوطني من خلال إجراءات قوية وآليات تضامن جمهوري تهدف إلى حماية الفئات الأكثر فقرا في أوقات الأزمات، وإلى الحد من الفقر ودعم التنموية الاجتماعية المنصفة والنمو الاقتصادي المستدام، فقد تعهد الرئيس بتنفيذ سياسة استباقية لتمكين كل موريتاني، دون تمييز، من الانعتاق والنفاذ إلى حياة كريمة.

وقد تمت ترجمة هذه العقيدة، منذ تغيير السلطة في أغسطس 2019، من خلال تنفيذ سياسة تحررية تعمل على تطوير وتأطير وتنويع آليات التضامن الوطني من خلال إعادة تجميع مختلف البرامج الاجتماعية للدولة الموجهة للفئات المحرومة في وكالة للدمج الاجتماعي تابعة لرئاسة الجمهورية.

وتعتمد وكالة تآزر على السجل الاجتماعي الذي يشمل جميع الأسر الفقيرة والضعيفة التي تم اعتبارها الفئات الرئيسية للسكان المستهدفين بالتدخلات التي تستهدف المستفيدين من العمل الاجتماعي.

ومن أجل تحقيق هذه النتائج في وقت قياسي، تم تخصيص مبلغ 20 مليار أوقية جديدة لهذه الوكالة التي تعمل بالفعل منذ سنة على أساس تجربة وكالة التضامن من أجل تحقيق أربعة برامج تكميلية موجهة لتعزيز وسائل الإنتاج، والقدرة الشرائية للفقراء، ونفاذهم إلى التعليم، والصحة، ومياه الشرب، والسكن اللائق، والطاقة (انظر المربع).

ومن الآن فصاعدا، تحتل العناصر الرئيسية المؤدية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية في موريتانيا مكانة بارزة في مختلف السياسات القطاعية للحكومة على أساس قيم التضامن الوطنية ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وكذا حقوق المواطنين والمواطنات.

ويقدم هذا النهج الجديد رؤية واضحة ومتماسكة ومتعددة القطاعات للآفاق قصيرة وطويلة المدى من أجل الوضع التدريجي لنظام متكامل وتنفيذ الإجراءات المناسبة لحماية اجتماعية فعالة، مع تحديد الأهداف والإجراءات ذات الأولوية وآليات لوضع تدابير محددة من خلال برامج ذات نطاق مستدام ولكن أيضا إجراءات للطوارئ إذا لزم الأمر.

وفي هذا السياق، تم تصميم الحماية الاجتماعية من مجموعة من الإجراءات التي تركز بشكل أساسي على التحويلات النقدية، والترقية الاجتماعية وتدابير الإنتاج التي تنطوي على أنشطة مدرة للدخل.

وتعكس العقيدة الجديدة للضمان الاجتماعي، المنبثقة عن برنامج رئيس الجمهورية والتي تم تنفيذها خلال العام الأول من المأمورية، بوضوح هذه الإرادة السياسية لبناء مجتمع موريتاني يفخر بتنوعه ومتصالح مع ذاته، مجتمع يستفيد فيه كل الموريتانيين من ثروة بلادهم، مجتمع يعزز قدرات الأفراد والجماعات على مواجهة متطلبات الحياة وكسر الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحد من نفاذهم إلى الخدمات الأساسية ومزايا التنمية.

وينبني هذا النهج على أربعة أبعاد للحماية الاجتماعية في موريتانيا، وهي:

• إجراءات الوقاية الهادفة إلى منع الفقراء أو من هم على حافة الفقر من الوصول إلى مرحلة الهشاشة والبؤس من خلال حثهم على أخذ زمام أمورهم ومنحهم وسائل تمكنهم من العيش اقتصاديا واجتماعيا ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحويلات اجتماعية، ومساعدة مرتبطة بإدارة مخاطر الدخل، وبرامج توفر فرصا للعمل، وباختصار، إجراءات تمكن الأفراد والجماعات من التكيف مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

• إجراءات الترقية التي تساعد على زيادة الدخل والقدرات من خلال مجموعة من البرامج للأسر والأفراد الذين يعانون من الفقر أو على حافة الفقر بهدف تحسين سبل عيشهم (التمويلات الصغيرة، الكفالات المدرسية، إعادة الدمج في سوق العمل أو أية إجراءات استثمارية أخرى في رأس المال البشري).

• إجراءات الحماية التي توفر مساعدة اجتماعية واسعة إلى حد ما للفئات الهشة من السكان من خلال شبكات الأمان المختلفة مثل المعونة الغذائية

والتحويلات النقدية وغيرها من المساعدات في أوقات الشدة. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان إغاثة ضد البؤس ولكن أيضًا إلى ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة (ضمان عتبة مقبولة).

• إجراءات التحويل التي تعدل أنظمة الغبن التي تبقي الفقراء في حالة فقر. ويتعلق الأمر بتغيير المجال القانوني من خلال تعزيز التشريعات من أجل تحسين الوضع الاجتماعي للمحرومين والمهمشين.

ومنذ أغسطس 2019، تم إحراز تقدم في تنفيذ المبادرات الاجتماعية ومبادرات مواجهة الأزمات من خلال العديد من الأنشطة التي نفذتها وكالة تآزر للاستجابة لمطالب السكان الفقراء أو الذين يعانون من صعوبات اجتماعية حادة.

وفي مواجهة الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار كوفيد 19، تحركت الحكومة الموريتانية على وجه السرعة، وعلى لسان رئيس الجمهورية الذي أعلن، في خطاب موجه إلى الأمة، عن مجموعة غير مسبوقة من الإجراءات الاجتماعية لاقت رضا السكان. وكان حجر الزاوية في هذه الخطة هو إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، بمساهمة حكومية قدرها 25 مليار أوقية قديمة (66 مليون دولار أمريكي) وفتحه أمام مشاركة الفاعلين الاقتصاديين الموريتانيين والشركاء الدوليين. وتضمن تنفيذ الخطة تخصيص 5 مليارات أوقية قديمة (13 مليون دولار أمريكي) لدعم حوالي 30 ألف أسرة محتاجة، وأسر تعيلها نساء أو معاقون.

وفي الوقت نفسه، أعفت الدولة الموريتانية من الضرائب والرسوم الجمركية بعض المنتجات كالقمح وزيت الطهي والحليب المجفف والخضروات والفواكه للأشهر المتبقية من السنة الجارية.

وقد ساهمت هذه الإعفاءات بشكل كبير في خفض أسعار المنتجات الأكثر استهلاكًا من قبل الموريتانيين.

كما تحملت الخزينة العامة للدولة فواتير الماء والكهرباء عن الأسرة الفقيرة لمدة شهرين بينما تم التكفل بفواتير المياه في جميع قرى البلد خلال الفترة المتبقية من العام 2020.

وفيما يتعلق بالتعليم، الذي يعتبر الوسيلة المستدامة لمكافحة الفقر، فإن الإصلاحات الجارية ستمكن من إرساء أسس المدرسة الموريتانية، والتي هي المدرسة الجمهورية. وقد انطلقت عملية وضع آلية لمشاركة آباء التلاميذ والمنتخبين والمجتمع المدني من خلال لجان إدارة المدرسة التي سيتم تعميمها وتنشيطها، وهو ما سيتيح، دون شك، إمكانية تعزيز مراقبة المواطنين على العمل العمومي في القطاع والمشاركة في العملية الرئيسية المتمثلة في تهيئة الظروف لتحقيق قفزة وطنية لصالح التعليم المتخلف عن الركب لعدة عقود.

وفي هذا الإطار، سيتم القضاء بشكل تدريجي على المدرسة الأساسية الخصوصية، كونها من عوامل تكريس التفاوت، اعتبارًا من العام الدراسي المقبل (2020-2021) من أجل السماح للمدارس العمومية بلعب دورها كأداة للتماسك الاجتماعي وتعزيز الوحدة الوطنية. ولهذه الغرض، سيتم إضفاء الطابع المؤسسي على الزي المدرسي من أجل محاربة الفوارق، وستتم مراجعة البرامج على المستوى الأساسي لتنمية الروح المدنية والولاء للأمة وحب الوطن ولكن أيضًا لضمان أن يكون جميع الطلاب في نهاية المرحلة قادرين على إتقان القراءة والكتابة والحساب.

وفي مثل هذا الوقت القصير، يكون العلاج الأساسي المخصص لإزالة الفوارق من خلال سياسات التعليم والصحة والتوظيف وكذلك الاستجابة السريعة لاحتياجات الفقراء هو الهدف من الانطلاق نحو تحقيق مشروع المجتمع الذي ينبذ كل أشكال الغلو والتمييز ويهدف إلى إرساء العدالة الاجتماعية من أجل رفاهية المواطنين، وهو المجتمع الذي يدعونا رئيس الجمهورية إلى العمل على بنائه.

البرامج الاجتماعية ذات الأولوية

سيتم تمديد برنامج التحويلات النقدية (تكافل) لتستفيد منه 100.000 أسرة، حيث سينتقل التحويل الفصلي من 1500 إلى 3600 أوقية جديدة.

سيستمر برنامج أمل، بعد التقييم، على أساس إجراءات تصحيحية ولكي يكون أكثر فعالية.

يهدف برنامج الشيله الموجه لعصرنة بلديات وآدوابه الأكثر فقرا إلى تقديم خدمات متكاملة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية المائية والزراعية وشبه مكننة للزراعة، والطاقة وتمويل المشاريع الصغيرة والتكوين المهني لتتميز هذه المناطق من خلال الازدهار بدلاً من الهشاشة.

ويهدف برنامج السكن الاجتماعي الجديد (داري) إلى ضمان بناء 10000 وحدة سكنية منخفضة التكلفة لصالح سكان الأحياء الهشة في المدن الكبيرة.

وسيوفر هذا البرنامج، الذي سيتم تنفيذه على شكل مدارس تكوين، آلاف فرص التكوين والتوظيف لشباب الأحياء العشوائية.

التآزُر: طَوق نجاة المُجتمع المُوريتاني

التآزر والتكافل والتعاون، كلها مسميات لتلك السمة التي تتحلى بها المخلوقات الاجتماعية وعلى رأسها الإنسان، فمنذ الأزل والناس يتعاونون على تذليل مصاعب الحياة؛ فيتعاونون من أجل جلب المنافع في الصيد والزراعة وتوفير المياه.. ويتعاونون من أجل دفع المضار والتغلب على مخاطر الأعداء والمفترسات وكوارث الطبيعة.

وتختلف درجة عمق التعاون بين الأفراد من مجتمع لآخر، ولكن المجتمع الموريتاني تمسك بهذه الممارسة الاجتماعية وكثفها أكثر من أغلب المجتمعات في العالم.

منير ولد اخليه

التآزر في التقاليد الموريتانية

لا يمكن أن يخفى على من خبر المجتمع الموريتاني أنه مجتمع تكافلي لدرجة الاشتراكية، فالشخص المنتج يتكفل بكل من تربطه به علاقة من غير المتكسبين، أبا كان أو أما أو ابنا أو بنتا أو أخا أو أختا..

كما أن العادات الموريتانية المرتبطة بالتكافل والتآزر كثيرة جدا، ومنها على سبيل المثال:

– عادة «التويزة»: فمن التقاليد الراسخة عند الموريتانيين أنهم عندما تهم إحدى النساء بخياطة خيمة أو إصلاحها، فإنها تجمع باقي نساء الحي ليعملن معها كفريق يتعاونَّ على إنجاز هذا العمل، ويعتبر هذا التجمع النسوي محترما وله حق معلوم في مال كل من يمر به من الرجال، ويتم ذلك بطريقة تقليدية متعارف عليها؛ فإذا قالت النسوة للمار بهن: «أرانك مقصود» وجب عليه أن يوفر لهن الشاي و»أطاجين».

ولئن كان إعداد الخيام وتصليحها هو أشهر مجال لعمل التويزة، فإنه ليس الوحيد؛ إذ «يتوز» النساء على بقية الأعمال اليدوية التي تخصهن، كما «يتوز» الرجال على أعمال الحفر والحصاد وغيرها، إلا أن «تويزة» الرجال لا حق لها في مال المارين وإنما في مشاركتهم في العمل.

– عادة «المشارية»: كان المجتمع الموريتاني مجتمعا من البدو الرحل لا يستقر أفراده في مكان واحد، وإنما يتنقلون حيث يوجد الكلأ والمرعى، لذلك كانت تنعدم عندهم أغلب الخدمات المتوفرة في المجتمعات المتحضرة المستقرة، ومن أهم هذه الخدمات الجزارة التي يتوفر الناس عن طريقها على حاجتهم من اللحوم عن طريق الشراء؛ وهذا ما لم يتحقق للمجتمعات البدوية، لذلك كان الموريتانيون يعتمدون في توفير اللحم على عادة تسمى «المشارية» وهي أن يتعاون مجموعة من الأسر أو الأشخاص على شراء شاة يدفع كل واحد منهم قسطا من ثمنها بالتساوي ويتقاسمونها بينهم، فيحصل كل منهم على حاجته من اللحم دون تكلف ثمن الشاة وحده.

– عادة «السهم»: السهم كلمة عربية فصيحة تعني النصيب من كل مقسم، وقد درج الموريتانيون على ممارسة عادة السهم التي تلزم كل من يذبح شاة أن يرسل لكل أسرة من جيرانه جزءا منها يسمى السهم، وعدم إعطاء السهم للجيران يعتبر منقصة وفضيحة كبيرة يعير بها صاحبها.

وما زال الموريتانيون متمسكين بهذه العادة أشد التمسك حتى في المدن الكبيرة والأحياء الراقية، ولا يقتصرون فيها على الذبيحة، بل إن أحدهم إذا وصلته بعض المواد التي يرسلها الأقارب من الداخل في مواسم معينة كالتمور في موسم الكيطنة والحبوب في موسم الحصاد، يوجب على نفسه أن يسهم للجيران منه، ومنهم من إذا اشترى كمية كبيرة من السمك لحفظها في الثلاجة لا يجد بدا من إعطاء سهم من ذلك السمك..

إلى غير ذلك من الممارسات التي تعكس رسوخ هذه الممارسة عند الموريتانيين.

ولم يكن التآزر والتكافل عند مجتمع البيظان أعمق منه عند المجتمعات الموريتانية الأخرى كالبولار والسونونكي والولوف، وتشترك كل هذه المكونات في أن المنتج منهم يتكفل بغير المنتجين من أهل أسرته وأقاربه، كما يشتركون في عادة «التويزة» وإن كان لها شكل مختلف عند كل مجتمع من هذه المجتمعات، فمن عادة البولار أنهم إذا أراد أحدهم تشييد منزل فما عليه إلا أن يوفر مادة البناء ويقيم مأدبة لبقية أهل الحي الذين يجتمعون عنده ويبنون المنزل، الذي كانوا قد ساعدوا غالبا في توفير مادة بنائه.

أما السونونكي فمن عادتهم أن يسافر الرجال للعمل ويبقى أحدهم يكون مسؤولا عن كل الأسر التي سافر القائمون عليها، وعندهم يوم معلوم للحصاد لا يتخلف عنه إلا مارق مذموم.

وللولوف عادة تسمى «سوركي» حيث يسكن كل النازحين إلى المدينة المنحدرين من قرية واحدة في بيت مشترك يوفر لهم الطعام والمسكن ويساهم كل واحد منهم في تكاليفه.

التآزر في الأدب الموريتاني

الأدب هو المرآة التي تعكس عادات المجتمعات وتقاليدها وثقافاتها، لذلك فإنه ليس من الغريب أن نجد الأدب الموريتاني يزخر بالمأثورات الموثقة لعادة التآزر والتكافل، فالأمثال الشعبية التي تمجد التآزر وتحث عليه وتبرز قيمته كثيرة، ومنها:

– قولهم «طعام الواحد يكفي الاثنين»

– وقولهم «نصف عقلك عند أخيك»

– وقولهم «حمل الجماعة ريش»

– و«أيد وحدة ما اتصفك»

– و«الملح ما ملح جاره الا كيف اللي ما ملح»

– و«الي حدو حد راصو يعكب يغلبه»..

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة الدالة في هذا المقام.

وقد تضمنت الحكايات الشعبية الكثير من الإشارات إلى أهمية التكافل وقيمته العالية، أما الشعر الشعبي «لغن» فإنه يزخر بالكثير من النصوص التي تحث على التكافل والتآزر وتمجد هذه القيمة الخلقية الرفيعة، ولضيق المقام عن إيراد أمثلة متعددة فإننا سنكتفي بهذا الجزء من وصية ابن الكتاب الشهيرة:

لا اتلومْ ابنِ عمّ اجْناوْ
ألا اتْعافِ لَما عافاوْ
أكْومْ منْهمْ فالخيرْ اسْعاوْ
لا اتْمسّكْ عنهمْ صدْمَ
أكانْ كْومكْ فالظوْ امْشاوْ
لا اتْحانِ مشْي الظلْمَ

الشَّيْلَهْ واتْويزَهْ والتَّكَافُل؛ ألقاب مندُوبِيَّةٍ في موضعها

النبهاني ولد أمغر

حسنا فعلت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر) حين عمدت إلى التنقيب في الثقافة الشعبية والحفر في التراث الوطني المشترك، لاختيار اسماءَ لمشاريعها وبرامجها موغلةً في الدلالة والمعنى.

إن المتفحص لهذه الألقاب ستحيله- لاشك- إلى معطيات تاريخية واجتماعية، تُحَفِّزُ على البذل والعطاء، وترشد إلى أنظمة اجتماعية كانت نتاجَ تفكير مجتمع بدوي عالم، شَكَّلَ استثناءً بكل المقاييس، في المجتمعات البدوية، فما الذي تعنيه هذه الألقاب وما الذي تحيل إليه تاريخيا واجتماعيا وثقافيا؟

- الشيله:

وتعني من ضمن ما تعني النجدة أو المساعدة في وقت الحاجة الملحّة، وهي في الأصل مفهوم حربي يُقصد به الفارس الذي يلتقط زميله الجريح في أرض المعركة منقذا إياه من بين براثن عدوه، و يحكي الفنان الأستاذ أحمد ولد بوبه جدو رحمه الله، أنه ذات معركة بين أولاد امبارك وإدوعيش اتفق الغَصّاصُ ولد أعمر وعثمان آداريف- وكانا فارسين لا يشق لهما غبار من فرسان أولاد امبارك- أن يَكُرّ أحدهم على فرسان إدوعيش، حتى إذا نال منهم عاد ليكرّ الآخر عليهم، وأثناء استعداد الغصاص للكر، شرع الفنان ولد آوليل في عزف التيدنيت وبعد أن كان يعزف من «الحُرْ» وهو رديف «اسروزي» (فاغو الجانبه البيظه) إذا به يعزف ردّاتٍ ليست من «الحُر» فقال له الغصاص ما الذي يخيفك أيها الفنان؟ فقال ولد آوليل: أنا لا أخاف؛ أردت أن «أحَزْمَك» للمعركة فقط أيها الفارس، ومن تلك اللحظة وُلِد «التحزام» وهو رديف انْيَامَهْ (اكحال الجانبه البيظه).

كَرّ الغصاص تحمله نشوة ردات «التحزام» على بساطها، وعاد.. ثم كرّ عثمان أداريف، لكنه أصيب إصابة بليغة، فتوغل الغصاص في أرض المعركة لينقذه فلما وصله قال له: «اعطيني أيدك انْشيلَكْ» أو «انْشيلْ اعْليكْ» فرفض عثمان أداريف ذلك أنفةً وقال: لن تتحدث بذلك بنات العالية أبدا.

وبعد هذا المفهوم الحربي اتخذت «الشيلة» معاني مجازية متعددة، فأصبحت بمعنى النجدة سواء كانت تلك النجدة معنوية أو مادية، وبدأت تبتعد من دلالتها الحربية، وهذا شأن المفاهيم فكثيرا ما تولد في حقل لكنها تهاجر إلى حقول أخرى، ولا أعرف هل الشيلة الواردة في: «الشيله يا هنون» وهو شاهد شور «اتْنَاعِيتْ» أحد تاءات «ما يخرص» في «سيني كر» تحيل إلى المفهوم الحربي أم إلى غيره من المفاهيم أم تحيل إلى كل ذلك معا.

- اتويزه:

وهي كلمة صنهاجية دخلت الحسانية وحُرِّفت قليلا عن أصلها وإن كانت ظلت محتفظة بصيغتها الصنهاجية؛ فأصلها: «أتْـزَنْ» ومعناها التعاون أو التعاونية، وعرفت أول ما عرفت للدلالة على التعاون بين نساء الحي لإنجاز عمل مشترك كأن يتعاونَّ مثلا يوما أو يومين لإنجاز خيمة فلانة أو حصير فلانة، أو غير ذلك.

وقد هاجر مفهوم «اتويزه» من حقل دلالته الأول وهو تعاون النسوة أو تعاونيتهم إلى حقول أخرى، فأصبح يدل على كل عمل تجتمع عليه مجموعة من الناس لتتعاون على إنجازه، فظهرت مثلا «اتويزه» على الزراعة؛ فبدل أن يقوم كل أحد من أهل القرية أو الحي بإصلاح مزرعته وتَسْييجِهَا وفلاحتها، يجتمع الجميع «فيُتَوِّزُونَ» اليوم على مزرعة زيد وغدا على مزرعة عمرو، إلى آخر كل ذلك.

وتقوم «اتويزه» في مفهومها على الخدمة مقابل الخدمة حتى يُنْجِزَ كُلُ عمله أو ينجز الجميع عملا عاما مشتركا.

ثم اكتسبت اتويزه دلالات أخرى فأصبحوا يقولون مثلا: فلان ظلت الجماعة «امْتُوزه اعليه» لمن يجتمع الجمع على إدانته أو القول فيه، بل أصبحت تعني الاجتماع والتعاون على أي أمر سواء كان سلبا أو إيجابا.

ولـ «اتويزه» أدبيات، منها أن المتوَّز له ينبغي عليه أن يعدَّ غداءً مما تيسر للمُتوزين له، ومنها أن ما يتم فيها من أحاديث ونقاشات لا يلقى له بال ولا يؤخذ على محمل الجدّ فهم يقولون للحديث الذي لا يهتم به كثيرا: «ردّ اتويزه» وهو حديث منوع لا ضوابط له وربما كان الهدف منه التسلية فقط، ومن أدبيات «اتويزه» ما يعرف ب: «القَصْدَهْ» وأصلها أن النساء اللاتي يُتَوِّزْنَ كُنَّ إذا قدم عليهن رجل يقلن له: أنت مقصود، فيلزمه أن يذبح لهن ذبيحة أو يقدم لهن طعاما، ولذلك كان الرجال قديما يتهيبون المرور بالقرب من اتويزه خوفا من «القصده»، ورغم أن القصده مثل اتويزه كانت في الأصل مفهوما يختص به النساء إلا أن «اتْوايزْ» الرجال مارست هي الأخرى القصده على من يقدمُ عليهم أثناء العمل من خارجهم.

- التكافل:

وهو مفهوم شرعي في الأصل ولكنه ممارسة اجتماعية متجذرة في هذا المجتمع بمختلف أعراقه وجهاته، فقد كان الناس في مراحل تاريخهم الأولى يتشكلون من أحياء (فركان) تظعن وتنزل بحثا عن مساقط المطر ومظان الكلأ، على امتداد خريطة صحراء شاسعة بالغة الصعوبة، وكانت الظروف المعيشية بالغة التعقيد؛ لذلك أنجز القوم الكثير من أنظمة التكافل، ومن تلك الأنظمة نظام «تَوَالَهْ» أو «الكَرْعَه» وهو نظام يعنى باستقبال الضيوف وتضييفهم، وملخصه أن يكون هناك منسق عام للحي يشرف على هذا النظام فيعمد إلى إحصاء كل الأسر، وتكليف كل أسرة بتضييف من يأتي من الضيوف للحي الليلة مثلا وإذا كثر الضيوف اشتركت معها في ذلك الأسرة التي تليها في قائمة أسر الحي، وفي الليلة الموالية تُضَيِّفُ ضيوفَ «لفريك» الأسرة أو الأسرتان الموالِيتان.. وهكذا حتى تنتهي القائمة فتعود من جديد في دورة أخرى، وتُنقل المائدةُ من عند الأسرة أو الأسرتين اللتين أعدتاها إلى الأسرة أو الأسر التي نزل عندها الضيوف، وقد يستثنى من «التوالة» أو «الكرعه» الأسر المحتاجة جدا، ولعل «التوالة» مشتقة من التتالي أي التتابع.

ومن أنظمة التكافل عند القوم «لمْنِيحَهْ» وأصلها من المنح (الإعطاء)، وتقوم على منح الموسر لمن يحتاج ناقة أو بقرة أو شاة فترة الحَلَب حتى إذا انتهى موسم حلبها أعادها إليه وكثيرا ما يمنحه مكانها أخرى حلوبا، أو منح حيوان يُرْكَب أو يُحمل عليه المتاع مدة من الزمن، إلى غير ذلك من الأمور التي كان القوم يستخدمونها في حياتهم، ومن أمثلتهم السيارة: «لمنيحه اتلاحك بالتليت» ومعناه أن ما يمنح يساعد من يمنح له حتى يملك ما يغنيه.

ومن أنظمة التكافل ما فرضه الناس من مساعدة لطلبة العلم (اتلاميد) مثل «شاة التلاميد» التي تعطى لهم في المناسبات الاجتماعية وفي العقيقة، وما يفرض لهم من ما تأتي به «الرفكة»، ويفرض التلاميد نصيبا معلوما مما وجدوا لشيخهم.

ومن مظاهر التكافل عندهم ما كان يقوم به الأمراء والشيوخ من إعاشة لكل من يقيم معهم في محصرهم أو حلتهم أو حيهم.

ومن مظاهر تكافلهم تخصيص العمود الفقري من كل ذبيحة لتقسيمه بين أصحاب المهن ولكل صاحب مهنة نصيب معلوم محدد؛ فالحرفي له نصيبه والراعي له نصيبه وشيخ المحظرة له نصيبه.. إلخ.. وهذا قليل من كثير من أنظمة تكافلهم التي اعتمدوا عليه لحل مشاكل اقتصادية واجتماعية ومعيشية كبيرة ومتشعبة ومتجددة.

وخلاصة القول أن الاتكاء على هذا الموروث الاجتماعي والثقافي والاستنارة به، فيه انهاض لقيم اجتماعية وثقافية جليلة ينبغي لها أن تظل حية وإن بطرق مدنية معاصرة.

كلمـات متقـاطعـة

إعداد:
صفية بنت فتى

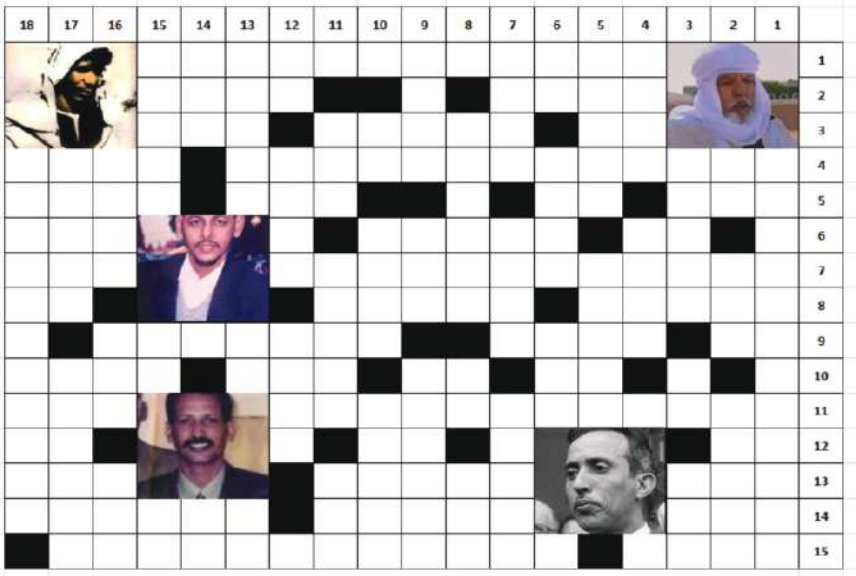

أفقيا:

1رائد الصحافة الحرة في موريتانيا رحمه الله تعالى (إحدى الصور)
2 ساطع – مسؤولة عن البرنامج الفضائي لحكومة الولايات المتحدة الامريكية
3 وحدة قياس شوقي(مع) –هرة
4 رئيس عربي راحل –إسم علم مؤنث
5 عز – ضمير منفصل–رخصة تاقصة
6 طليق (مع) الزهر– إتاوة غير مكتملة
7من الصحابة كان شاعرا في الجاهلية ولما أسلم ترك الشعر – اجل (مع)
8 وسائد غير مرتبة ممر–نصف راتب
9 حرف نصب– مظلم – شاعر عباسي
10 شحم – نصف دانق–عاد (المريض) – زائر كريم تنتظره آخر كل شهر
11رئيس وزراء موريتاني راحل – سانحات
12للنهي – في وسط كربلاء – بلى با لا جنبية
13 حداد لم يكتمل– حكيم البيظان – أوصى به النبي صاى الله عليه وسلم حتى كاد يورثه
14 سياج –لإصلاح الطعام – عكس البدوي
15مهاجر . عالم وولي صالح ضايقه المستعمر وأجلاه
اكثر من مرة (احدى الصور)

عموديا:

1اديب وشاعر موريتاني راحل كان ظاهرة أدبية منقطعة النظير (احدى الصور)
2 كثير (مع)– ظهر –مالوا عن الطريق
3 من الانبياء عليهم السلام – والدة– يعتبر الغذاء الرئيسي الأكثر لنصف سكان العالم
4 مباح–احد اقدم المعادن اكتشافا
5 متميزة في مجالها –شجبوا بدون ألف
6 بحر –حارس البيت– اهل زمان واحد
7 ناءٍ – عاصمة الضباب–محمود (مبعثرة)
8 صنبور يندفع منه الماء بالضغط – حيوان ضخم
9 أماسي – تجدها في (اربل) – من حروف(الاولاد)
10 متشابهان – من مكونات» يدأبيد» تجدها في (السواح)
11 ساخن– صديقي المقرب – يغطي العظم
12اشتاق – حجر عظيم صلب– مشرك
13 داهية او مصيبة – حرفا الادغام التام –للتاوه
14 مجال –للنهي
15 حادثة حسية –سحب – موصولية
16 اصابع – انف غير منتظم –نقاش
17 خيوط العود– مستودع أسلحة
18 عالم موريتاني جليل راحل أم اول جمعة في البلاد بعد الاستقلال (إحدى الصور)

كاريكاتير

طلعة العدد

آن تآزرْ بالحنكَ
والفكرْ الرَّاقي مِنْسِبْكَ
كَفّ سَخِيَّ مِشْتَرْكَ
فِيهَا خَمْسّ كِدْ اصباعِ
1) رُمُوزْ الأملْ مِنجِرْكَ
فيَّ للطموحْ انراعِ
2) رَمْزْ الشَّيْلَه تَوْ الضَّنْكَ
3) وبْدارِ رَمْزْ اتساعِ
4) وَانَ هِيَّ رَمْز البَرْكَ
5) والتكافل الاجتماعي

الشيخ باي أحمدو الخديم

إعداد بونه ولد الدف

مطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

أكثر من مجرد سحب

العرض المتاح

سحب 65غ - 350 غ
سحب A0 - A6
سحب 000 200 في الساعة

مطبعة المزايا مؤسسة موريتانية مختصة في مجال السحب الرقمي وعلى الأوفست يشمل حضور مطبعة المزايا المستوى الوطني.

مطبعة المزايا تمثل قطب كفاءات فريد على المستوى الإفريقي، بالإضافة إلى طاقم فني مؤهل في مجالات التصميم ووضع اللمسات الأخيرة على المسحوب Finition.

أنواع الخدمات

الكتب ، المجلات ، الكتيبات ، الصفائح ، الملصقات.....إلخ

سياسة الجودة لدى المطبعة

تستند على 5 قيم أساسية هي العمود الفقري للمؤسسة:

1 - إرضاء الزبون
2 - التحسين المستمر من جودة العمل
3 - تطوير الشراكات المحلية
4 - تطوير خبرات العاملين
5 - الإمتثال للمتطلبات القانونية و البيئية

آلات الطباعة لدينا

السحب الرقمي

الطباعة على اللافتات

الطباعة على أوفست

+33 6 60 95 42 29
+222 43 33 02 03
www.imprimerie-mazaya.com
bonjour@imprimerie-mazaya.com